

نظرة عامة

إطار التزام دولي تتكاتف من خلاله جهود 30 مؤسسة دولية⁽³⁾.

على المستوى الإقليمي، يمثل تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية محورياً هاماً من محاور اهتمامات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لما لذلك من دور فعال في دعم النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي. على ضوء ما سبق، يهتم فصل محور التقرير الاقتصادي العربي الموحد هذا العام بتناول موضوع واقع وآفاق الشمول المالي في الدول العربية. يتطرق الجزء الأول من الفصل إلى أهمية الشمول المالي والدلائل الدولية فيما يتعلق بعلاقة الشمول المالي والنمو الاقتصادي. ويتطرق الجزء الثاني إلى واقع الشمول المالي في الدول العربية استناداً إلى عدد من مؤشرات الشمول المالي للأفراد والمشروعات، ويبين أنه على الرغم من تحسن بعض مؤشرات الشمول المالي ما بين عامي 2011 و2017، إلا أن المنطقة العربية لا تزال من أقل المجموعات الجغرافية من حيث مستويات الشمول المالي.

في المقابل، يلقي الجزء الثالث الضوء على أبرز تحديات الشمول المالي في الدول العربية بما يشمل ارتفاع مستويات التركيز المصرفي وانخفاض مستويات المنافسة، والحاجة إلى تقوية البنية الأساسية الداعمة للشمول المالي، وتقوية دور المؤسسات المالية غير المصرفية. في المقابل، يهتم الجزء الرابع بعرض المبادرات الإقليمية والقُطرية الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي، ويخلص الفصل في الجزء الخامس إلى بعض الانعكاسات على صعيد السياسات لدعم فرص النفاذ إلى الخدمات المالية في الدول العربية.

يُعرف الشمول المالي بكونه إمكانية وصول الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، اقتراض، تأمين، إلخ)، يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة وبكلفة معقولة⁽¹⁾.

يأتي الشمول المالي على رأس أولويات صناع القرار على مستوى العالم كأولوية اقتصادية وإنمائية نظراً لدوره الكبير في دعم النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل، وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي. إضافة لما سبق يساعد الشمول المالي على تحقيق تسعة من الأهداف السبعة عشرة التي أقرتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030 على رأسها خفض الفقر، ومكافحة الجوع، وخلق المزيد من فرص العمل.

بناءً عليه، تهتم العديد من التكتلات والمنظمات الدولية من بينها مجموعة العشرين، والأمم المتحدة، وصندوق النقد والبنك الدوليين، بزيادة مستويات الشمول المالي العالمي، فيما تتبنى أكثر من 60 دولة استراتيجيات وإصلاحات هادفة إلى تحسين مستويات الشمول المالي⁽²⁾. في هذا الإطار، أسس قادة مجموعة العشرين في عام 2010 رابطة التحالف العالمي من أجل الشمول المالي لوضع خطة عمل متعددة السنوات لدعم الشمول المالي لتحقيق هدف واحد متمثل في تحقيق الشمول المالي العالمي Universal Financial Access بحلول عام 2020 في

³ صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، 2015.

¹ AMF & CGAP, (2017). "Measuring Financial Inclusion in the Arab World."

² Chehade N. et al. (2017). "Financial Inclusion Measurement in the Arab World", CGAP and AMF Working Paper, Jan.

أولاً: الشمول المالي والنمو الاقتصادي: الإطار المفاهيمي والدلائل الدولية

أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، ينبع جوهر العلاقة ما بين المتغيرين إلى دور الشمول المالي في خفض الفقر، وتقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل، وزيادة خلق فرص العمل، وخفض معدلات البطالة، ودمج الفئات والمجموعات المهمشة، وتمكين الأفراد من الاستثمار في المستقبل، وتجنب صدمات الدخل، والتقلبات في مستويات الاستهلاك، وخفض المخاطر المالية بالتالي زيادة مستويات دخل الأفراد والشركات ورفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي⁽⁴⁾.

كما ربطت دراسة لصندوق النقد الدولي بين الشمول المالي، وعدد من متغيرات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك النمو الاقتصادي، والاستقرار والمساواة، وبينت الارتباط الإيجابي بين الشمول المالي وهذه المتغيرات بيد أنها أشارت إلى أن العلاقة قد تعتمد على عدد من المحددات من بينها دخل الفرد، وجودة البيئة التنظيمية والرقابية.

كما تتعدد الدراسات القطرية التي تشير إلى العلاقة الموجبة ما بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، أشارت إحدى الدراسات إلى أن تسارع عملية فتح فروع للبنوك في المدن المكسيكية ساهم في زيادة الوصول إلى الخدمات المالية وبالتالي زيادة مستويات دخل الأفراد ذوي الدخل المنخفض عن طريق تمكين أصحاب الأعمال من الحفاظ على استمرارية مشروعاتهم وخلق المزيد من فرص العمل⁵ (Bruhn and Love (2014)، فيما أشارت دراسة أخرى إلى انخفاض مستويات الفقر في المناطق الريفية في الهند كنتيجة لقيام البنوك

بالتوسع في فتح فروع لها في المناطق الريفية (Burgess and Pande (2005)⁶.

من جانب آخر، ركزت بعض الاسهامات البحثية على دراسة العلاقة ما بين نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل والنمو الاقتصادي، حيث أوضحت أن مكاسب الإنتاجية والعمالة الناتجة عن زيادة فرص نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل أعلى من الشركات الكبيرة، حيث إن الوساطة المالية الأفضل تمارس تأثيراً إيجابياً بشكل غير متناسب على النمو في القطاعات التي يعمل بها حصة أكبر من الشركات الصغيرة (Beck and others (2008). في هذا السياق، تُظهر بعض الدراسات كذلك أن زيادة مستويات النفاذ المالي تؤدي إلى زيادات أكبر في مستويات التوظيف في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بالشركات الأكبر. كما توضح أن وجود مكاتب الاستعلام الائتماني مع ما تعنيه من توفر السجلات الائتمانية لبيانات الأفراد والشركات وهو ما من شأنه زيادة مستويات النفاذ للتمويل في عينة تتكون من 70 اقتصاداً نامياً، قد ساهم في زيادة معدل نمو العمالة بنحو 3.5 نقطة مئوية بين الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، مقارنة بنحو 1.2 نقطة مئوية فقط للشركات الكبرى (Ayyagari and others (2016)⁷.

لا تتوقف مكاسب الشمول المالي على تأثيره الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وإنما يمتد أيضاً إلى دعم كفاءة سياسات الاقتصاد الكلي حيث توضح بعض الدراسات أن زيادة مستويات الشمول المالي للأسر يرتبط بزيادة الإيرادات والنفقات العامة، بالتالي زيادة حجم المضاعف المالي، إضافة إلى زيادة مستويات مرونة الناتج للتغيرات في أسعار الفائدة (IMF (2018)⁸. في السياق ذاته، بينت بعض الدراسات أن الشمول

⁶ Burgess and Pande et al (2005), Do Rural Banks Matter? Evidence from the Indian Social Banking Experiment, LSE.

⁷ Ayyagari and others (2016), Small and Medium Enterprises Across the Globe: A New Database, World Bank Policy Research Working Paper No. 3127.

⁸ IMF, (2018). "Financial Inclusion in Asia Pacific." IMF Departmental Paper 18/17, Washington, DC.

⁴ Including for instance: Demirguc-Kunt, Asli. et al. (2017). "Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence", World Bank Group, Policy Research, Working Paper 8040.

⁵ Bruhn and Love (2014), The Real Impact of Improved Access to Finance: Evidence from Mexico, Wiley Online Library.

المستقرة) تعتبر كذلك من بين محددات الشمول المالي. أشارت الدراسة إلى أن 60 في المائة من البالغين ليس لديهم القدرة على النفاذ إلى الخدمات المالية لضعف الموقف المالي. تجدر الإشارة إلى أن غالبية هذه الفئة هم من الشباب والنساء وسكان المناطق الريفية.

أيضاً يعتبر تطور القطاع المالي وهيكل السوق والإطار التنظيمي كذلك من بين العوامل المؤثرة على الشمول المالي، حيث يتأثر مستوى الشمول المالي سلباً بعدم تماثل البيانات Information Asymmetric، وانخفاض مستويات المنافسة (عندما يغلب طابع المنافسة غير الكاملة Imperfect Competition) (12).

على مستوى الدول العربية، اهتمت دراسة لصندوق النقد العربي بتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنواتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يُعتبر من أهم محددات الشمول المالي. أشارت الدراسة إلى أن ارتفاع مستويات الشمول المالي بنسبة واحد في المائة يؤدي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج بنسبة 0.68 في المائة وفق تقدير نموذج للمعادلات الأنية يأخذ في الاعتبار العلاقة ما بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الاتجاهين.

كما خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن الوقوف على وضع الشمول المالي بالاعتماد على المؤشرات الجزئية فقط، وإنما يجب أن يتم ذلك من خلال احتساب مؤشر مركب يُمكن من الحصول على صورة شاملة ومتسقة للشمول المالي (13).

المالي للأسر يساعد على زيادة مستويات كفاءة قنوات انتقال أثر السياسة النقدية.

الجدير بالذكر أن العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي تحكمها مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تختلف باختلاف الهيكل الاقتصادي للدولة. في هذا السياق، توصلت إحدى الدراسات إلى أن غالبية الدول النامية تعاني من حالة الاقصاء المالي بمعنى أن جانباً من سكانها ليس لديهم القدرة على الحصول على الخدمات المصرفية والتمويل أو ليس لديهم الثقافة والدراية الكافية بكيفية استخدامها⁽⁹⁾.

في نفس السياق، تشير دراسة (Elena & Yong, 2018) إلى أن التقنيات المالية الحديثة تلعب دوراً كبيراً في تعزيز الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي. كما توصلت إلى أن زيادة درجة الشمول المالي في الدول منخفضة الدخل في آسيا إلى المستوى الذي تتمتع به اقتصاديات الأسواق الناشئة يمكن أن يقلل من عدم المساواة في الدخل، وتخفيف حدة الفقر⁽¹⁰⁾. في هذا السياق، تشير بعض الدراسات Allen et al. (2016) Rojas-Suarez (2010) Karlan et al. (2015) Park and Mercado (2014) إلى دور بعض العوامل مثل مستوى دخل الفرد، والحكم الرشيد، ونوعية المؤسسات وتوافر المعلومات والبيئة التنظيمية، في التأثير على مستويات الشمول المالي¹¹.

كما أشارت دراسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن الموقف المالي للبالغين (بما يشمل فرص توفر الضمانات المالية، ومصادر الدخل

Constraints. & Park and Mercado (2015), Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia, ADB Economics Working Paper Series.

¹² مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب"، لجنة التجارة والتنمية، اجتماع الخبراء المعني بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ - جنيف.

¹³ د. جلال الدين بن رجب (2018). "احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي.

⁹ Okasana Kabakova, and Evgeny Plaksenkov, (2018). "Analysis of Factors Affecting Financial Inclusion: Ecosystem view", Journal of Business Research.

¹⁰ Elena Lonkoianava, and Yongzheng Yong, (2018). "Financial Inclusion in Asia and Pacific", IMF, Asia and Pacific Department.

¹¹ Allen et al. (2016), The Determinants of Financial Inclusion in Africa, "Review of Development finance". & Rojas-Suarez (2010), Access to financial Services in emerging Powers: Facts, Obstacles, and Policy Implications, OECD Development Center, Center for Global Development. & Karlan et al. (2014), Agricultural Decision After Relaxing Credit and Risks

إطار رقم (1)

تقدير العلاقة ما بين الشمول المالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج باستخدام نموذج البيانات المقطعية

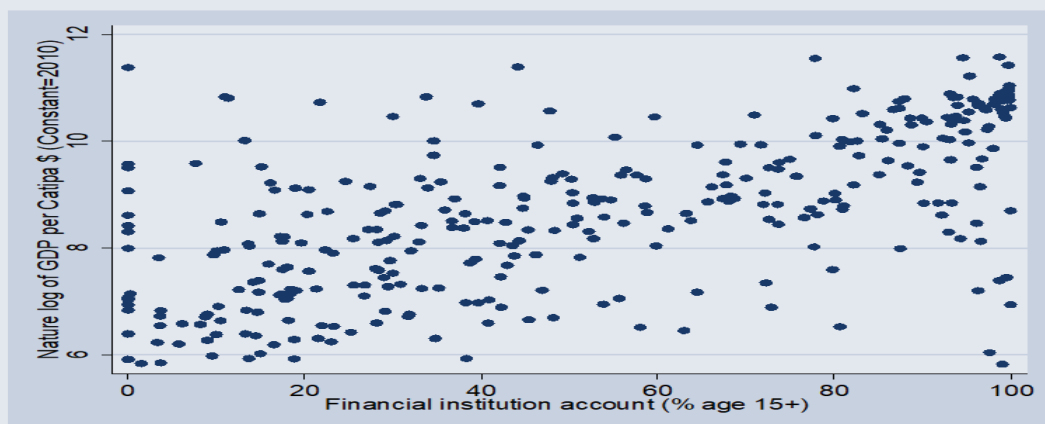
بهدف الوقوف على طبيعة العلاقة ما بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، تم في إطار هذا الفصل تقدير العلاقة بين بعض متغيرات الشمول المالي المتضمنة في قاعدة بيانات البنك الدولي Findex للشمول المالي ولو غار يتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام البيانات المقطعية (Time Series Panel Data) للسنوات 2011 و2014 و2017 للدول المشمولة البالغ عددها 114 بما فيها 13 دولة عربية⁽¹⁴⁾، باستخدام طريقة الأثر الثابت والعشوائي في قياس أثر عدد من متغيرات الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهي كالتالي: نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية إلى إجمالي السكان البالغين، ونسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات ادخار لإنشاء وإدارة مشروعات إلى إجمالي السكان البالغين، نسبة الأشخاص الذين لديهم حسابات اقتراض بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالي السكان البالغين، وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف من السكان البالغين، نسبة الأفراد الذين لديهم النفاذ إلى الخدمات المالية عبر الإنترنت والهاتف المحمول إلى إجمالي السكان البالغين. أظهرت النتائج معنوية متغيرات الشمول المالي المستخدمة في النموذج في تفسير التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبين أن ارتفاعها يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وينسب مختلفة، ذلك على النحو التالي:

$$\log(GDP_{it}) = 7.089 + 0.0078fin_acc15_{it} + 0.2557 \log(atm_{it}) + 0.0023(b_start15_{it}) + 0.1624 \log(mobile_sub_{it}) + 0.0019(saved_b1525_{it}) + \varepsilon_{it}$$

1. يسهم ارتفاع نسبة امتلاك الأفراد البالغين للحسابات في المؤسسات المالية بواحد في المائة برفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.78 في المائة.
2. يسهم ارتفاع نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات ادخار لإدارة مشروعات واحدة في المائة في ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.2 في المائة.
3. يسهم ارتفاع نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض لإدارة مشروعات واحدة في المائة في رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.23 في المائة.
4. يساعد ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة شخص بالغ برفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.25 في المائة.
5. يساعد ارتفاع نسبة نفاذ الأفراد البالغين إلى الخدمات المالية غير الإنترنت والهاتف المحمول بنسبة واحدة في المائة في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.16 في المائة.

شكل رقم (1)

رسم انتشار يوضح العلاقة ما بين امتلاك الأفراد البالغين لحسابات لدى المؤسسات المالية ولو غار يتم نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: نتائج نموذج قام بتقديره مُعدو الفصل.

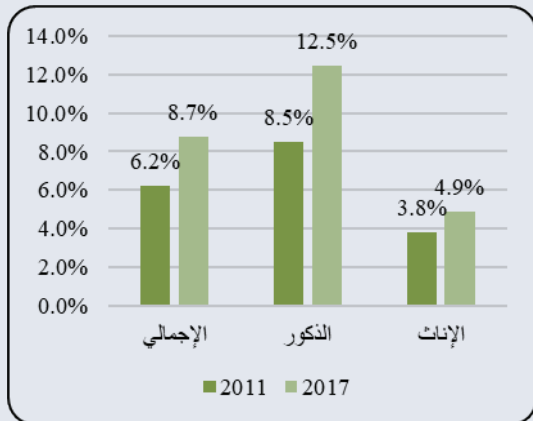
¹⁴ وهي الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والعراق، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

ثانياً: واقع الشمول المالي في الدول العربية

كما ارتفعت كذلك نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض في المؤسسات المالية من 4.8 في المائة في عام 2011 إلى 5.4 في المائة في عام 2017. في هذا السياق، ارتفعت نسبة امتلاك الذكور لحسابات اقتراض من 6.1 في المائة في عام 2011 من إجمالي الذكور البالغين إلى 7.4 في المائة في عام 2017. في حين استقرت نسبة الإناث الممتلكات لحسابات اقتراض عند مستوى 3.4 من إجمالي الإناث البالغات.

من جانب آخر، شهدت نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات إيداع في المؤسسات المالية ارتفاعاً من 6.2 في المائة في عام 2011 إلى 8.7 في المائة في عام 2017. في هذا السياق، كان التحسن الأكبر من نصيب الذكور الذين ارتفعت نسبة امتلاكهم لحسابات إيداع من 8.5 في المائة في عام 2011 من إجمالي الذكور البالغين إلى 12.5 في المائة في عام 2017. في حين ارتفعت نسبة الإناث الممتلكات لحسابات إيداع من 3.8 في المائة من إجمالي الإناث البالغات في عام 2011 إلى 4.9 في المائة عام 2017، شكل (3).

الشكل (3): نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات إيداع إلى إجمالي السكان البالغين (%)



المصدر: البنك الدولي، (2019)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex.

رغم التحسن المُشار إليه سابقاً، لاتزال المنطقة العربية من أقل المناطق الجغرافية من حيث مستويات الشمول المالي على مستوى عدد من المؤشرات ذات العلاقة ذلك على النحو التالي.

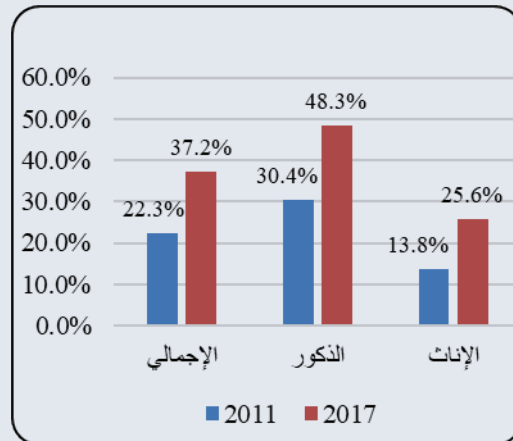
يهتم هذا الجزء بعرض واقع الشمول المالي في الدول العربية من خلال تناول وضع الدول العربية فيما يتعلق بالمؤشرات الأساسية للشمول المالي للأفراد والمشروعات.

1) مؤشرات الشمول المالي للأفراد

شهدت مستويات الشمول المالي في الدول العربية تحسناً خلال الفترة (2011-2017) بفعل الجهود المبذولة في هذا الصدد، التي ساهمت في زيادة نسبة السكان المشمولين مالياً في الدول العربية على مستوى عدد من المؤشرات.

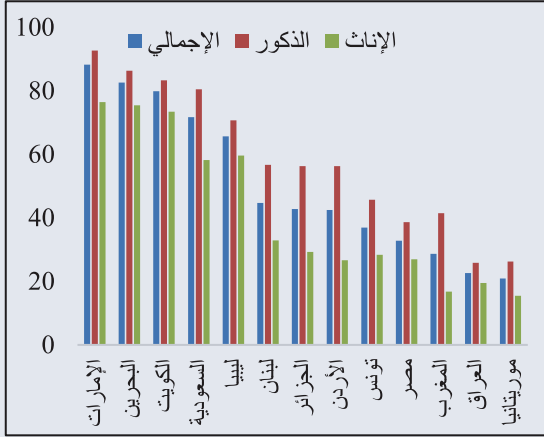
في هذا الإطار، ارتفعت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات المالية إلى إجمالي السكان البالغين من 22.3 في المائة عام 2011 إلى 37.2 في المائة في عام 2017. وكان التحسن ملحوظاً بشكل أكبر فيما يتعلق بنسبة الذكور الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية، التي ارتفعت إلى 48.3 في المائة من إجمالي السكان البالغين في عام 2017 مقابل 30.4 في المائة في عام 2011. في حين كان التحسن المُسجل على صعيد الإناث أقل، حيث ارتفعت نسبة الإناث الممتلكات لحسابات في مؤسسات المالية من 13.8 في المائة في عام 2011 إلى 25.6 في المائة، شكل (2).

الشكل (2): نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية (%)



المصدر: البنك الدولي، (2019)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex.

الشكل (4): نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية إلى إجمالي السكان البالغين (2017)



المصدر: البنك الدولي، (2019)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Index.

2.1 حسابات الاقتراض

بلغت نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات حوالي 5.4 في المائة من إجمالي السكان البالغين لعام 2017، إلا أنها تعتبر منخفضة سواءً بالمقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 11 في المائة، أو البلدان مرتفعة الدخل التي تصل فيها النسبة إلى 15 في المائة.

على مستوى الدول العربية، حقق المؤشر أعلى مستوى له في عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث سجلت نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض إلى إجمالي السكان البالغين 18.9 في المائة في الإمارات، و16.8 في المائة في البحرين، وبلغت 16.5 في المائة، في الكويت، و11.2 في المائة في السعودية.

في المقابل، سجلت الدول النفطية الأخرى بخلاف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معدلات أقل بلغت 5 في المائة في ليبيا، و3 في المائة في العراق. بينما سجلت نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات اقتراض أعلى مستوياتها في الدول المستوردة للنفط في الأردن ولبنان حيث سجلت 17 في المائة.

بلغت نسبة الذكور الذين لديهم حسابات اقتراض إلى إجمالي الذكور البالغين نحو 7.4 في المائة مقابل 3.4 في المائة للإناث، وهو ما يقل كذلك

1.1 حسابات في مؤسسات مالية

رغم ارتفاع نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية سواءً أكانت حسابات اقتراض أو إيداع في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات إلى حوالي 37.2 في المائة من إجمالي السكان البالغين لعام 2017، إلا أنها تُعتبر منخفضة سواءً بالمقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 68.5 في المائة، أو متوسط البلدان متوسطة الدخل البالغ 65.3 في المائة، فيما ترتفع تلك النسبة في البلدان مرتفعة الدخل إلى 93.7 في المائة.

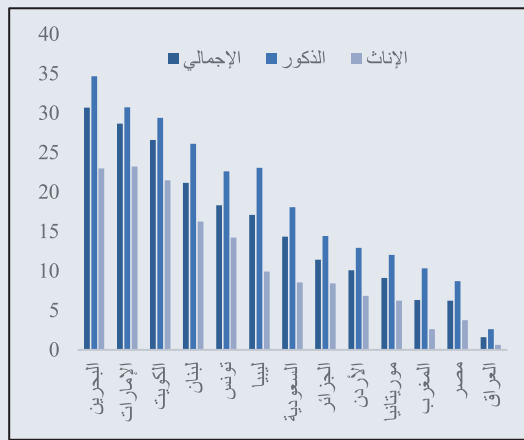
على مستوى الدول العربية، حقق المؤشر أعلى مستوى له في عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث فاقت نسبة المؤشر 70 في المائة من السكان، حيث بلغت في الإمارات 88.2 في المائة، والبحرين 82.2 في المائة، والكويت 79.8 في المائة، والسعودية 71.7 في المائة. في المقابل، سجلت الدول النفطية الأخرى بخلاف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معدلات أقل للشمول المالي بلغت 65.7 في المائة في ليبيا، و42.8 في الجزائر، و22.7 في العراق. بينما سجلت الدول المستوردة للنفط معدلات أقل للشمول المالي.

تعاني الدول العربية من فجوة نوع متزايدة على صعيد الشمول المالي، حيث لا تتعد نسبة الإناث اللاتي يملكن حسابات في مؤسسات مالية نحو 25.6 في المائة من إجمالي الإناث البالغات مقابل 65.8 في المائة للمتوسط العالمي، و61 في المائة للمتوسط المسجل على مستوى الدول متوسطة الدخل.

سجلت كل من الإمارات والبحرين والكويت أعلى نسبة لامتلاك الإناث لحسابات في مؤسسات مالية بلغت 70 في المائة من إجمالي البالغات، فيما سجلت المغرب وموريتانيا أقل نسب للإناث اللواتي لديهن حسابات في مؤسسات مالية انخفضت دون مستوى 20 في المائة، الشكل (4).

تظهر فجوة النوع كذلك جلية في نسبة من يمتلكون حسابات للإيداع في البلدان العربية، حيث بلغت نسبة الذكور الذين لديهم حسابات إيداع في الدول العربية حوالي 12.5 في المائة مقابل 4.9 في المائة للإناث في عام 2017، مقارنة مع 24.3 في المائة للذكور مقابل 18.3 في المائة للإناث في البلدان متوسطة الدخل، الشكل (6).

الشكل (6): نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إيداع إلى إجمالي السكان البالغين على مستوى الدول العربية (2017)



المصدر: البنك الدولي، (2019)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Index.

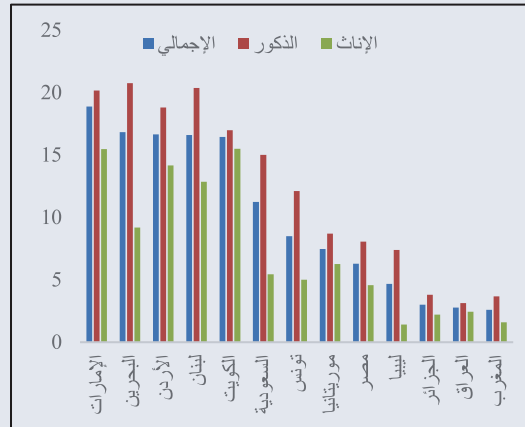
4.1 بطاقات الانتماء

يعتبر عدد مستخدمي بطاقات الانتماء من المؤشرات المهمة للشمول المالي، ويعتمد استخدام بطاقات الانتماء على مدى تطور البنية التحتية التقنية المتوفرة في الدولة. في هذا الصدد، بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون بطاقات الانتماء في الوطن العربي حوالي 4.6 في المائة عام 2017، وتعتبر هذه النسبة صغيرة بالقياس بالنسبة المُمثلة على مستوى العالم البالغة 18.4 في المائة، والدول متوسطة الدخل البالغة 11.1 في المائة، ومرتفعة قليلاً بالقياس بالدول منخفضة الدخل التي تبلغ النسبة بها 2.1 في المائة.

على مستوى الدول العربية فرادى، سجلت الإمارات أعلى نسبة لاستخدام البطاقات الانتمائية على مستوى الدول العربية، حيث بلغت نسبة البالغين المستخدمين لبطاقات الانتماء 45.4 في المائة، تلتها البحرين بنسبة 29.8 في المائة، ثم الكويت بنسبة 22.3 في المائة، والسعودية بنسبة 16.3 في المائة، تلتها من الدول النفطية الأخرى

عن النسبة المماثلة المسجل على المستوى العالمي وعلى مستوى الدول متوسطة الدخل، (الملحق 2/10، والشكل (5)).

الشكل (5): نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض إلى إجمالي السكان البالغين على مستوى الدول العربية (2017)



المصدر: البنك الدولي، (2019)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Index.

3.1 حسابات الإيداع

بلغت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات إيداع في الدول العربية المتوفر عنها بيانات حوالي 8.7 في المائة من إجمالي السكان البالغين لعام 2017 بالمقارنة مع 26.7 في المائة للنسبة المسجلة على مستوى العالم، و21.3 في البلدان متوسطة الدخل، كما يعتبر كذلك أقل من النسبة المسجلة في البلدان منخفضة الدخل البالغة 11.1 في المائة.

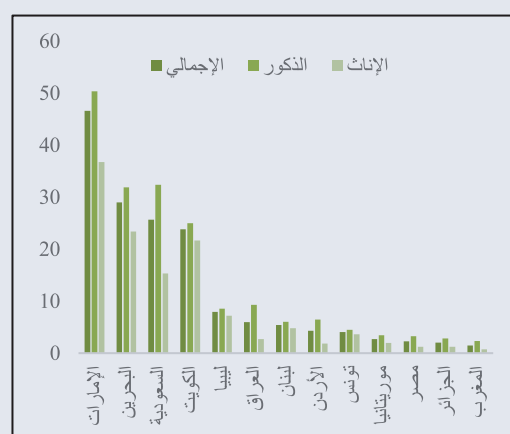
على مستوى الدول العربية فرادى، حقق المؤشر مستويات مرتفعة في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثل البحرين التي بلغت فيها النسبة حوالي 30.7 في المائة، والإمارات 28.7 في المائة، والكويت 26.6 في المائة. كما يرتفع المؤشر كذلك في بعض الدول النفطية الأخرى مثل ليبيا حيث يبلغ 17.1 في المائة. بينما حققت الدول المستوردة للنفط معدلات منخفضة نسبياً بلغت 21.2 في المائة في لبنان، و18.3 في المائة في تونس، و10.1 في الأردن، و9.1 في موريتانيا و6.2 في المائة في مصر، و6.3 في المائة في المغرب.

في الدول العربية المتوفر عنها بيانات حوالي 5.7 في المائة. هذه نسبة منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة (51.8 في المائة)، والدول متوسطة الدخل (19.2 في المائة)، والدول منخفضة الدخل (17.1 في المائة)، في حين بلغت النسبة لدول العالم أجمع حوالي 24.9 في المائة.

حققت أربع دول عربية معدلات مرتفعة لاستخدام الإنترنت والهاتف النقال في المعاملات المالية والمصرفية وهي: الإمارات (46.6 في المائة)، والبحرين (29.0 في المائة)، والكويت (23.8 في المائة)، والسعودية (25.7 في المائة)، في حين تراوحت نسبة المستخدمين في الدول العربية الأخرى ما بين 1.5 في المائة في المغرب و7.9 في المائة في ليبيا.

على مستوى مؤشرات النفاذ إلى الخدمات المالية عبر الإنترنت والهاتف النقال حسب النوع، بلغت نسبة الذكور المستخدمين للإنترنت والهاتف النقال في النفاذ إلى الخدمات المصرفية والمالية 8.3 في المائة فيما بلغت نسبة الإناث 2.9 في المائة مقابل 21.1 في المائة للذكور، و17.4 في المائة للإناث في البلدان متوسطة الدخل، الشكل (8).

الشكل (8): نسبة السكان البالغين المستخدمين للإنترنت والهاتف المحمول للنفاذ المالي إلى إجمالي السكان البالغين (2017)

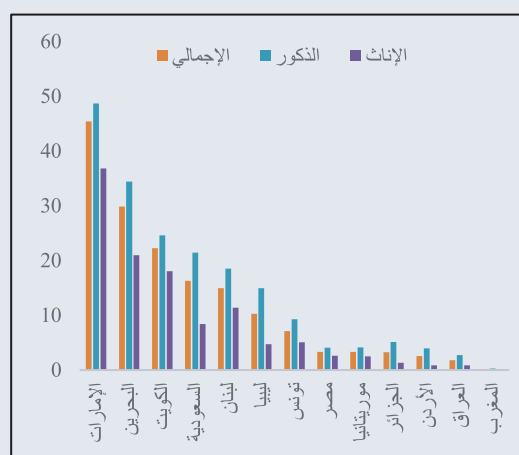


المصدر: البنك الدولي، (2019)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex.

ليبيا بنسبة 10.3 في المائة. أما على مستوى الدول المستوردة للنفط، حققت لبنان أعلى نسبة بلغت 14.9 في المائة، ثم تونس بنسبة 7.1 في المائة، وبلغت النسبة في مصر وموريتانيا 3.3 في المائة و2.5 في المائة في الأردن.

فجوة النوع كذلك لا تزال جلية في نسبة السكان البالغين الذين يستخدمون البطاقات الائتمانية، حيث بلغت نسبة الذكور المستخدمين لبطاقات الائتمان 6.8 في المائة مقابل 2.4 في المائة للإناث، مقارنة مع 12.7 في المائة للذكور مقابل 9.5 في المائة للإناث في البلدان متوسطة الدخل، الشكل (7).

الشكل (7): نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية (credit card) إلى إجمالي السكان البالغين على مستوى الدول العربية (2017)



المصدر: البنك الدولي، (2019)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex.

5.1 النفاذ إلى الخدمات المالية عبر الإنترنت والهاتف النقال

اتجهت البلدان العربية مؤخراً للاستفادة مما يتيحته التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي لاسيما من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الإنترنت والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة (Financial Technology (Fintech ودورها في دعم الخدمات المالية وزيادة الشمول المالي، الإطار رقم (2). في هذا السياق، بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف النقال والإنترنت للنفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية

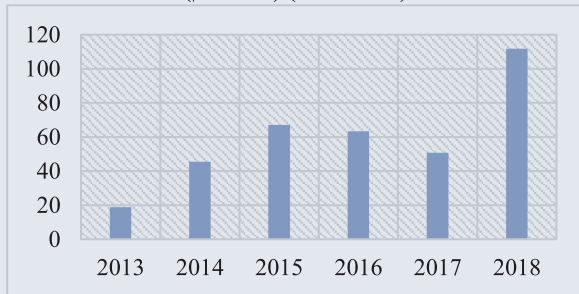
إطار رقم (2)

استخدامات التقنيات المالية لدعم الشمول المالي

تنامي في الآونة الأخيرة دور التقنيات المالية الحديثة (Financial Technology (Fintech في تقديم الخدمات المالية والمصرفية وتحسين مستويات الشمول المالي في العديد من البلدان. شهدت سوق التقنيات المالية الحديثة نمواً بارزاً في السنوات الأخيرة حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات في التقنيات المالية الحديثة على مستوى العالم من 19 مليار دولار عام 2013 إلى ما يقرب من 112 مليار دولار عام 2018. تشمل هذه التقنيات عدداً من الحلول المتطورة التي تساهم في التغلب على التحديات التي تواجه التوسع في تقديم الخدمات المالية، حيث تساعد على زيادة مستويات كفاءة هذه الخدمات من خلال تقليل الوقت والكلفة المطلوبين لإنجاز المعاملات المالية. كما تسهم بشكل كبير في زيادة مستويات الشمول المالي. يقسم مجلس الاستقرار المالي التقنيات المالية الحديثة إلى خمس مجموعات رئيسية بما يشمل: 1. خدمات المدفوعات والمقاصة والتسوية؛ 2. خدمات الإيداع والاقتراض وحشد التمويل، 3. خدمات التأمين؛ 4. خدمات إدارة الاستثمار و 5. خدمات دعم السوق.

الشكل (9):

حجم الاستثمار في التقنيات المالية الحديثة على مستوى العالم (2013-2018) (بمليار درهم)



المصدر: Pulse of fintech, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International

هناك العديد من الفرص لاستفادة المؤسسات المالية من استخدامات التقنيات المالية، فعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في الخدمات المالية على مدار العقود الماضية، لا تزال الوظائف المرتبطة بتنفيذ المعاملات وإبرام الصفقات وحفظ التعاملات تتطلب إجراءات طويلة ومعقدة وغير فعالة للغاية في معظم الأنشطة المالية. كما تعمل الكثير من البلدان على التقنيات المالية لزيادة مستويات الشمول المالي لنحو 2 مليار نسمة من سكان العالم غير مشمولين مالياً، فعلى سبيل المثال يعد كل من الهاتف المحمول والبلوك تشين من الحلول الواعدة للغاية لتوفير الخدمات المالية لمليارات الأشخاص من غير المخدومين مالياً، وهو ما يمكن أن يُحقق للمصارف عائدات مصرفية تبلغ حوالي 380 مليار دولار أمريكي في عام 2020 (منها 270 مليار دولار أمريكي جراء تغطية الشركات الصغيرة والمتوسطة بالخدمات المالية و 110 مليار دولار أمريكي من تقديم الخدمات المالية للأفراد غير المخدومين مالياً)⁽¹⁵⁾.

أشارت التجارب الدولية إلى أن استخدام التقنيات المالية يعتبر على جانب كبير من الأهمية والفعالية في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بالنسبة لمجموعة من البلدان التي لديها أنظمة مصرفية أقل صرامة، أو البلدان ذات الدخل المرتفع، أو المستويات المنخفضة من المنافسة المالية⁽¹⁶⁾. فعلى سبيل المثال تخدم منصة (M-Pesa) وهي منصة شهيرة للتحويلات المالية الرقمية استناداً إلى تقنية البلوك تشين نحو 110 ألف عميل في كينيا، وهو ما يشكل 40 ضعف عدد أجهزة الصراف الآلي في كينيا، فيما يتوفر لنحو 96 من الأسر خارج العاصمة الكينية نيروبي حساب M-Pesa واحد على الأقل وفقاً للبنك الدولي بما ساعد بشكل كبير في زيادة مستويات الشمول المالي ليس في كينيا فقط وإنما أيضاً في عدد من الدول الأفريقية، حيث تخدم منصة M-Pesa حالياً 30 مليون عميل في عشرة دول⁽¹⁷⁾.

في هذا الصدد، تعمل العديد من المجموعات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن على دراسة الجوانب المختلفة المرتبطة بالتقنيات المالية كل حسب اختصاصه مع تزايد الدعوات المستمرة بتعزيز التعاون الدولي لمعالجة بعض القضايا ذات العلاقة مثل الاستفادة من التقنيات المالية على نطاق واسع لزيادة الشمول المالي، وضمان مرونة القطاع المالي وقدرته على مجابهة الصدمات ومعالجة المخاطر المحتملة التي قد تنتج عن تلك التقنيات. في هذا الإطار، تم في عام 2018 اعتماد إطلاق جدول أعمال بالي للتقنيات المالية (Bali Fintech Agenda) من قبل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذي يتكون من إثني عشر موقفاً أساسياً تهدف إلى مساعدة دول العالم على الاستفادة من الفرص والمنافع التي تتبناها التطورات المتسارعة في مجال التقنيات المالية التي من المتوقع أن تُحدث تحولاً في المشهد الاقتصادي والمالي العالمي على صعيد الخدمات المالية والمصرفية، وفي الوقت نفسه إدارة ما يمكن أن تُحدثه تلك التقنيات من مخاطر محتملة يمكن أن تؤثر سلباً على الاستقرار المالي.

¹⁵ Baruri P. "Blockchain Powered Financial Inclusion".

¹⁶ Claessens, S. et al. (2018) > "Fintech credit markets around the world: size, drivers and policy issues", Sep.

¹⁷ World Bank, (2018). "What Kenya's mobile money success could mean for the Arab world", Oct.

2) مؤشرات الشمول المالي للمشروعات

يهتم الجزء التالي بعرض مؤشرات الشمول المالي للمشروعات في الدول العربية بما يشمل مؤشري نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم، ونسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات إيداع بغرض إنشاء أو تشغيل أو توسعة مشروعات.

1.2 حسابات الاقتراض

يتم قياس هذا المؤشر من خلال حساب نسبة عدد الذين يقترضون من المصارف التجارية أو أي مؤسسة مالية أخرى بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالي السكان البالغين.

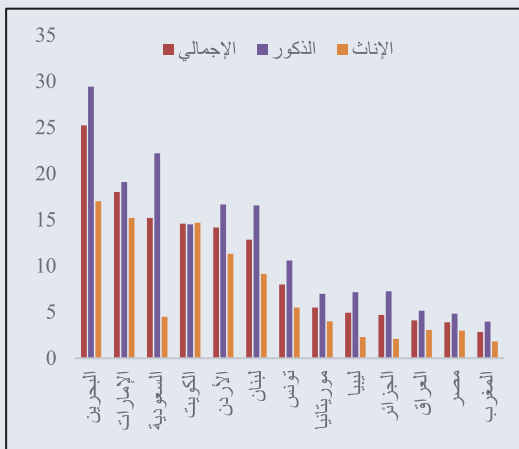
بلغ عدد الأفراد الذين لديهم حسابات اقتراض في الدول العربية بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم بالنسبة إلى إجمالي السكان البالغين في الدول العربية حوالي 5.5 في المائة وهي ذات النسبة المسجلة على مستوى الدول ذات الدخل المنخفض (5.5 في المائة)، بينما تبلغ النسبة مستويات أعلى في مجموعة الدول متوسطة الدخل (8 في المائة)، أما الدول المتقدمة، فقد بلغت فيها النسبة 26.6 في المائة، وبلغت النسبة على مستوى العالم 11.2 في المائة.

على مستوى الدول العربية فرادى، سجلت أعلى نسبة للمؤشر في البحرين 25.2 في المائة، والإمارات 18 في المائة، والسعودية 15.2 في المائة، والكويت 14.6 في المائة، والأردن 14.2 في المائة.

الجدير بالذكر إن نسبة الذكور البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم قد بلغت حوالي 7.8 في المائة مقارنة بنسبة 3.1 في المائة فقط للإناث. يميل هذا المؤشر في كافة الأقاليم الجغرافية لفئة الذكور على حساب الإناث ولكن بنسب أعلى للشمول المالي للمشروعات مقارنة بالدول العربية

كما هو الحال في الدول المتقدمة (29 في المائة للذكور مقابل 24.2 في المائة للإناث)، والدول متوسطة الدخل (الذكور 9.2 في المائة مقابل 6.8 في المائة للإناث)، والدول ذات الدخل المنخفض (6.2 في المائة للذكور مقابل 4.9 في المائة للإناث)، شكل (10).

الشكل (10): نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حساب اقتراض بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالي السكان البالغين على مستوى الدول العربية (2017)



المصدر: البنك الدولي، (2019)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex.

2.2 حسابات الإيداع

بلغ عدد الأشخاص الذين لديهم حسابات ادخار بغرض بدء أو تشغيل أو توسعة مشروعات في الدول العربية بالنسبة لإجمالي السكان البالغين حوالي 7.4 في المائة، وهو ما يقل عن المؤشر المسجل على المستوى العالمي البالغ 14 في المائة ومثيله في الدول متوسطة الدخل البالغ 13.6 في المائة.

على مستوى الدول العربية فرادى، سُجلت أعلى نسبة للأفراد البالغين الذين لديهم حسابات إيداع بغرض إنشاء أو تشغيل أو توسعة مشروعات في ليبيا بنسبة بلغت 29 في المائة، يليها الإمارات والبحرين والسعودية بنسبة بلغت 16.8 و16.3 و16.1 في المائة على التوالي.

بلغت نسبة الذكور البالغين الذين لديهم حسابات ادخار في الدول العربية بغرض إنشاء أو تشغيل

من خلال الأنظمة التقنية التي تساعد المواطنين على النفاذ للخدمات المالية عبر الإنترنت والموبايل. من جانب آخر، ساهم انتشار التقنيات المالية الحديثة في دخول مزودين جدد للخدمات المالية بخلاف المؤسسات المالية التقليدية ومن أهمها المصارف، وهو ما يحتاج إلى بنية تحتية رقمية متقدمة لدعم هذا التطور.

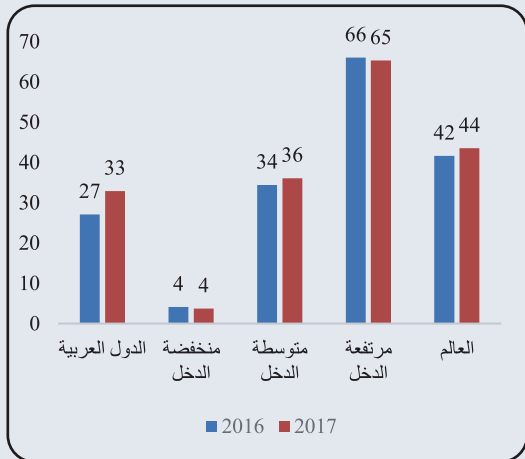
في هذا الصدد، تبرز الحاجة إلى المزيد من تطوير البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية. وهو ما يتضح من خلال عدد من مؤشرات البنية التحتية. فعلى سبيل المثال، ينخفض عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف نسمة من السكان البالغين في الدول العربية إلى نحو 32.9 جهاز عام 2017 وهو ما ينخفض إلى ما دون المتوسط العالمي البالغ 43.5 جهاز، ومتوسط البلدان متوسطة الدخل البالغ 36.1 جهاز، الشكل (12).

أما بالنسبة لعدد الفروع المصرفية لكل مائة ألف من السكان البالغين، ففي حين أن هذه النسبة قد بلغت على مستوى الدول العربية نحو 11.5 فرع في عام 2017 وهي نسبة تقل بشكل طفيف عن المتوسط العالمي البالغ 12.2 فرع، إلا أنها تنخفض دون مستوى 10 فروع لكل مائة من السكان في عدد من الدول العربية.

كذلك يعتبر مستوى تطور أنظمة الدفع والأنظمة الإلكترونية التي تسمح للمواطنين بالنفاذ للخدمات المالية محدوداً في بعض الدول العربية، وهو ما يحول في مجمله دون زيادة مستويات الشمول المالي في عدد من الدول العربية.

الشكل (12):

أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف بالغ (جهاز)

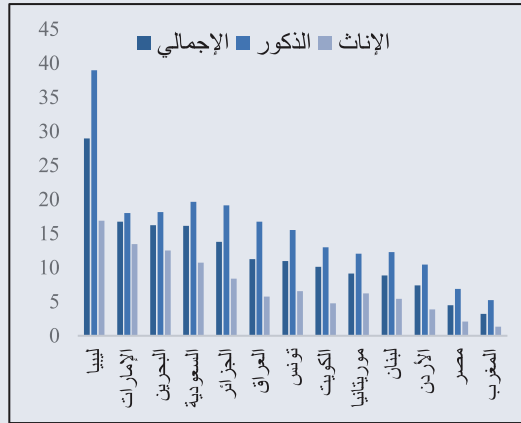


المصدر: البنك الدولي، (2019)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex.

أو إدارة مشروع حوالي 10.7 في المائة مقارنة بنسبة 3.9 في المائة فقط للإناث.

يميل هذا المؤشر في كافة الأقاليم الجغرافية لفئة الذكور على حساب الإناث إلا أنه يرتفع كثيراً بالقياس بالدول العربية كما هو في الدول المتقدمة (17.2 في المائة للذكور مقابل 9.8 في المائة للإناث)، والدول متوسطة الدخل (الذكور 16.4 في المائة مقابل 10.9 في المائة للإناث)، والدول ذات الدخل المنخفض (22.4 في المائة للذكور مقابل 17.7 في المائة للإناث)، الشكل (11).

الشكل (11): نسبة السكان البالغين الذين لديهم حساب إيداع بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالي السكان البالغين على مستوى الدول العربية (2017)



المصدر: البنك الدولي، (2019)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex.

ثالثاً: تحديات الشمول المالي في الدول العربية

اتضح من العرض السابق تواضع نسب النفاذ إلى التمويل في المنطقة العربية مقارنة بالأقاليم الجغرافية المختلفة. بناء عليه، يهتم هذا الجزء من الفصل بالتطرق إلى أبرز تحديات الشمول المالي في المنطقة العربية وذلك بما يشمل:

1. الحاجة إلى المزيد من تطوير البنية التحتية المالية

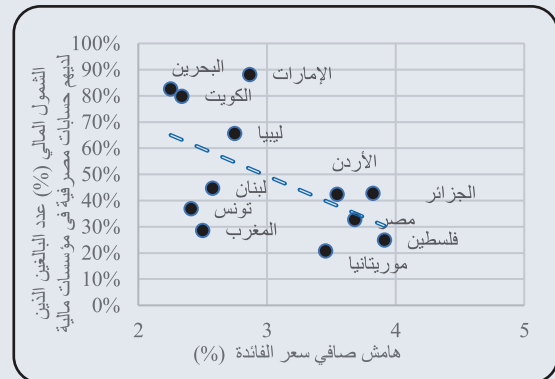
يحتاج الشمول المالي إلى بنية تحتية مُعززة للشمول المالي، وذلك بما يشمل أنظمة دفع كفاءة وشبكة من فروع المؤسسات المالية منتشرة في كافة أنحاء البلاد وشبكة من الصرافات الآلية ووحدات الدفع. كما يشمل ذلك أيضاً بنية رقمية مساندة لنشر الخدمات المالية في الأماكن النائية

2. انخفاض مستويات المنافسة المالية

تتسم النظم المصرفية في العديد من الدول العربية بارتفاع مستويات التركيز المصرفي، حيث يستحوذ عدد قليل من المؤسسات المصرفية على حجم السوق المصرفية سواءً من حيث الودائع أو النشاط الإقراضي وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستويات المنافسة وبالتالي عدم تطور الخدمات المصرفية كماً ونوعاً وارتفاع كلفة تقديم الخدمات المالية وبالتالي استبعاد عدد كبير من الأفراد والشركات من النفاذ المالي، حيث تساهم زيادة مستويات المنافسة المالية في زيادة مستويات الشمول المالي (علاقة طردية).

مؤخراً أشارت دراسة أعدها صندوق النقد العربي عن البنوك ذات الأهمية النظامية في الدول العربية استناداً إلى أربعة معايير رئيسية متمثلة في: (1) حجم أصول البنوك إلى إجمالي حجم الأصول المصرفية، (مؤشر للتركز المصرفي)، و(2) ومدى وجود بدائل للخدمات التي يقدمها البنك (مؤشر للمنافسة المصرفية)، و(3) مدى الارتباط مع المؤسسات المالية الأخرى، و(4) مدى تعقد أنشطة البنوك، إلى أن كل من معياري الحجم (التركز المصرفي)، ومدى وجود بدائل للبنوك (مستويات المنافسة) يعتبران من أهم جوانب الأهمية النظامية في القطاع المصرفي العربي بما يؤثر على مستويات الشمول المالي في عدد من الدول العربية(18).

الشكل (13): العلاقة بين المنافسة المصرفية والشمول المالي في بعض الدول العربية



(*) كلما انخفض هامش صافي ربح الفائدة (زادت مستويات المنافسة) كلما ارتفعت مستويات الشمول المالي.
المصدر: البنك الدولي (2019). قاعدة بيانات التنمية المالية.

3. ضرورة تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية

يتسم القطاع المالي في العديد من الدول العربية بهيمنة القطاع المصرفي ومحدودية دور المؤسسات المالية الأخرى ومن أهمها سوق الأوراق المالية وشركات التأمين وعدد من المؤسسات الأخرى التي تلعب دوراً مهماً في تيسير فرص نفاذ الأفراد غير المشمولين مالياً إلى خدمات مالية أكثر ملائمة لاحتياجاتهم. يأتي على رأس هذه المؤسسات مكاتب البريد والبنوك الزراعية وجمعيات الادخار.

يعمل تنمية دور المؤسسات المالية غير المصرفية على اتساع نطاق تغطية وشمولية الخدمات المالية وتنوعها بما يلاءم احتياجات قطاع عريض من المستهلكين. كما أن بعض هذه المؤسسات مثل مكاتب الادخار على سبيل المثال تتسم بنطاق تمثيل جغرافي واسع النطاق وهو ما يمكن أن يعول عليه لزيادة الشمول المالي كما هو الحال في بعض الدول العربية مثل مصر وتونس.

إضافة إلى ما سبق، فإن تواجد سوق كفنة للأوراق المالية يساهم في دعم فرص وصول الشركات إلى تمويل داعم لأنشطتها ومشاركة شريحة أكبر من المستثمرين في رأس مال هذه الشركات وبالتالي فرص أوسع نطاقاً للنمو الاقتصادي والشمول المالي.

على مستوى الدول العربية، يستدل على الحاجة إلى تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية من خلال عدد من المؤشرات من بينها على سبيل المثال مؤشر القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بسوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تنخفض النسبة على مستوى الدول العربية إلى نحو 49 في المائة مقابل 93 في المائة للمتوسط العالمي، و108 في المائة على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الشكل (14).

18 هبة عبد المنعم، (2019). "الرقابة المصرفية على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية"، صندوق النقد العربي.

شركات التقنيات المالية الحديثة بما يسمح بالاستفادة من الفرص العديدة التي يوفرها لتحسين الشمول المالي.

5. ضرورة تطوير بيئات الأعمال

تلعب بيئات الأعمال المتطورة دوراً كبيراً في زيادة مستويات الشمول المالي، حيث تساعد بيئات الأعمال المرنة على زيادة كل من جانب الطلب والعرض الخاص بالخدمات المالية التي لا تفرض قيوداً على ممارسة الأعمال وتشجع المزيد من المؤسسات المالية على تقديم خدماتها لجمهور عريض من المستفيدين. كما أن تقديم وسهولة بيئات الأعمال يساعد على تأسيس المزيد من المشروعات وبالتالي زيادة مستويات الطلب على الخدمات المالية.

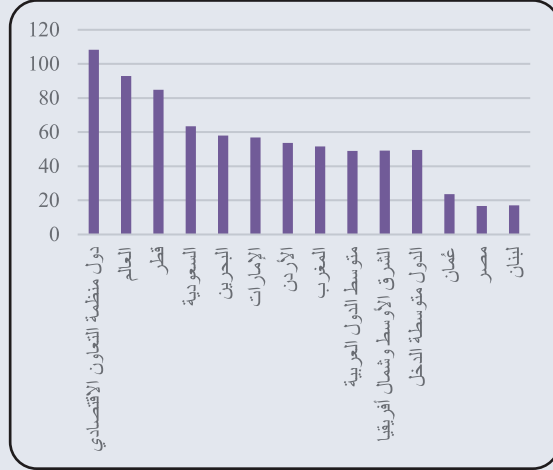
وبتتبع ترتيب الدول العربية في مؤشر مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2019 يتضح تأخر ترتيب عدد كبير من الدول العربية وتسجيلها غالبيتها لمرتبة تفوق 60 على مستوى العالم، وهو ما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مستوى تطور وانتشار الخدمات المالية في هذه الدول، حيث يشير الشكل التالي إلى أن مستويات الشمول المالي ترتبط عكسياً بمرتبة الدولة في مؤشر ممارسة الأعمال. فكلما سجلت الدولة مرتبة منخفضة على مستوى العالم في مؤشر سهولة أداء الأعمال فإن ذلك يرتبط بمستوى أقل من الشمول المالي (علاقة عكسية)، الشكل (15).

الشكل (15): العلاقة بين ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر ممارسة الأعمال والشمول المالي



المصدر: البنك الدولي (2019). قاعدة بيانات التنمية المالية."

الشكل (14): القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2018) (%)



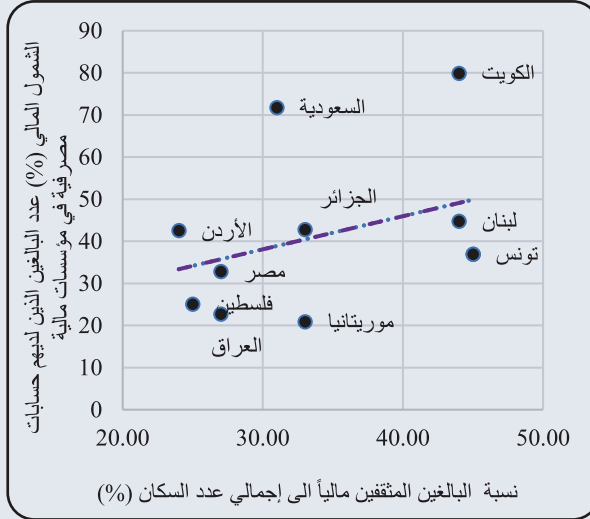
المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية الدولية.

4. ضرورة تطوير الأطر التشريعية والرقابية

يحتاج الشمول المالي إلى أطر تشريعية ورقابية وتنظيمية داعمة تساعد على تشجيع المؤسسات المالية على تقديم المزيد من الخدمات المالية وعلى التطور المستمر لمستوى الخدمات المقدمة بما يراعي احتياجات العملاء ويدعم النمو الاقتصادي وفي الوقت ذاته يحافظ على الاستقرار المالي. خطت البلدان العربية خطوات جادة على صعيد تحسين الأطر الرقابية والتشريعية والتنظيمية وهو ما ساعد على تقوية الملاءة الائتمانية للقطاعات المصرفية العربية بشكل ملحوظ في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي بلغت مستويات قدرت بنحو 17 في المائة في المتوسط مقارنة بنحو 10.5 في المائة للمستويات المقررة في إطار إصلاحات بازل III. كما سعت إضافة إلى ذلك إلى تبني عدد من الإصلاحات الرقابية الأخرى لدعم السيولة وتقوية السلامة المصرفية والاستقرار المالي وكلها عوامل عززت من أداء القطاعات المالية العربية.

رغم ذلك لا تزال هناك العديد من الجهود المطلوبة على صعيد تحسين الأطر التشريعية بما يسمح بالمزيد من المنافسة في القطاع المالي وذلك من خلال تخفيف القيود المفروضة على الدخول إلى أسواق القطاعات المالية العربية وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات المصرفية. إضافة إلى تحسين الأطر التنظيمية والرقابية بما يسمح بوجود لاعبين ماليين جدد من خلال التنظيم الكفؤ لعمل

الشكل (16): العلاقة بين التثقيف المالي والشمول المالي في بعض الدول العربية



المصدر: البنك الدولي (2019). قاعدة بيانات التنمية المالية..

7. ضرورة توفير المتطلبات الأساسية الداعمة للشمول المالي

يعتمد نجاح جهود الشمول المالي على توفر عدد من المقومات الرئيسية من بينها توفر أنظمة كفوة للدفع، ونظم للاستعلام الائتماني، ونظم الإقراض المضمون، وسجلات الأصول حيث تساعد هذه الأنظمة على زيادة مستويات نفاذ الأفراد والمشروعات للتمويل والخدمات المصرفية وتذلل التحديات التي تواجه الحكومات والمؤسسات المالية في الوصول بهذه الخدمات للفئات غير المشمولة. حيث تتيح للمؤسسات المالية على وجه الخصوص التغلب على مشكلة عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) التي تؤدي إلى إحجام البنوك عن توفير التمويل للقطاعات التي لا تتوفر لديها ضمانات بنكية وسجل ائتماني ممتد زمنياً يمكن الوثوق به وهو ما يؤدي في النهاية إلى الإقصاء المالي.

في هذا الإطار، تبدو الحاجة ملحة لتعزيز الجهود المبذولة في الدول العربية لتوفير الدعائم الكفيلة بتطوير نظم الدفع، والاستعلام الائتماني، والإقراض المضمون لتقديم مجموعة من التدخلات الداعمة للشمول المالي.

6. الحاجة إلى زيادة مستويات التثقيف المالي

يعتبر التثقيف المالي أحد العناصر الداعمة للشمول المالي ذلك على ضوء أهمية التثقيف المالي في زيادة مستويات النفاذ الآمن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة. ووفق نتائج استبيان متخصص تجريه مؤسسة ستاندرد أند بورز عن التثقيف المالي شمل أكثر من 150 ألف شخص في 140 دولة، اتضح أن مستويات الإلمام بالتثقيف المالية يصل إلى أكثر من 50 في المائة في البلدان المتقدمة، في حين تنخفض النسبة إلى 37 في المائة في البلدان النامية.

بناءً عليه، تزايد اهتمام الحكومات بصياغة استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي. فوفقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان لدى 34 دولة استراتيجيات محو الأمية المالية، فيما تبذل 25 دولة أخرى جهودها لتبني هذه الاستراتيجيات وتسعى 5 دول أخرى للتخطيط لذلك. وهو ما ساعد على تضاعف عدد استراتيجيات التثقيف المالي المتبناة عالمياً خلال السنوات الخمس الأخيرة¹⁹.

في هذا السياق، أشار عدد من المصارف المركزية العربية إلى أن مستوى التثقيف المالي لا يمكن أن يوصف بكونه أكثر من جيد، الأمر الذي يستوجب بذل المزيد من الجهود من قبل الجهات المعنية لتعزيز وعي الجمهور المالي من خلال تنفيذ البرامج والخطط الوطنية الهادفة إلى زيادة مستويات التثقيف المالي²⁰.

تسجل نسبة التثقيف المالي (الأفراد المثقفين مالياً) إلى إجمالي الأفراد البالغين أقل من 30 في المائة في عدد من الدول العربية، فيما تسجل أعلى مستوياتها في كل من الكويت بنسبة 55 في المائة والكويت ولبنان 44 في المائة لكل منهما. تشير الإحصاءات ذات الصلة إلى أن مستويات التثقيف المالي الأعلى ترتبط بقدر أكبر من الشمول المالي (علاقة طردية)، الشكل (16).

²⁰ هبة عبد المنعم ورامي عبيد، (2019). "منصات التمويل الجماعي في الدول العربية: الواقع والآفاق"، صندوق النقد العربي.

كذلك من مهام الفريق تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال الشمول المالي.

ترتكز أنشطة الفريق حالياً على تعزيز قضايا التثقيف المالي في الدول العربية، وتطوير مؤشرات خاصة بالدول العربية تتعلق بالشمول المالي من خلال تطوير مسوحات تغطي جانبي العرض والطلب على الخدمات المالية، والاهتمام بحماية مستهلكي هذه الخدمات من خلال المساهمة في تطوير تشريعات خاصة لحماية المستهلك، إلى جانب الاهتمام بتعزيز فرص تمكين المرأة العربية مالياً.

في سياق جهود فريق العمل، قام الصندوق باعتماد اليوم العربي للشمول المالي ليكون في اليوم السابع والعشرين من شهر أبريل (نيسان) من كل عام. يتمثل الهدف من اليوم العربي للشمول المالي في المساهمة في زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج، والوصول لشمولية الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع في الدول العربية، ذلك في إطار حرص الصندوق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

كما قام الصندوق في سبتمبر 2017 بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والتحالف العالمي للشمول المالي ومجموعة البنك الدولي، بإطلاق "المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI)". تهدف المبادرة إلى الارتقاء بمؤشرات الوصول للتمويل والخدمات المالية لجميع فئات المجتمع والقطاعات في الدول العربية، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمجتمعات الريفية والمزارعين والحرفيين، إلى جانب تمكين المرأة مالياً وإدماج الشباب ورواد الأعمال في المنظومة المالية والمصرفية الرسمية بما يساعد على دعم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة من خلال إدماج كل هذه الفئات في المنظومة الإنتاجية.

تقوم المبادرة على مجموعة من الأنشطة والبرامج، أهمها تقديم المشورة الفنية لمساعدة السلطات المالية في الدول العربية على تبني الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، والمساهمة في توفير الدعم الفني لتطوير منظومة الخدمات المالية الرقمية، إضافة لدعم تعزيز

فعلى سبيل المثال، ورغم انتشار أنظمة الاستعلام الائتماني في عدد كبير من الدول العربية، إلا أن نطاق شمولية هذه الأنظمة للفئات المستهدفة لا يزال محدوداً حيث لا تتعد نسبة السجلات الائتمانية الخاصة على سبيل المثال بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة سوى 6 في المائة من إجمالي السجلات الائتمانية المتوفرة في عدد من الدول العربية. من جانب آخر، تعتبر نظم الإقراض المضمون وسجلات الأصول دافعاً رئيساً لتوجيه التمويل للفئات غير المشمولة مالياً.

رابعاً: المبادرات الإقليمية والفُطرية لتعزيز الشمول المالي

يتضح مما سبق انخفاض مستويات الشمول المالي في الدول العربية مقارنة بالأقاليم الجغرافية الأخرى وهو ما يُعزى كما سبق الإشارة إلى وجود عدد من التحديات في هذا الصدد. بناءً عليه، يعرض الجزء التالي المبادرات الإقليمية والفُطرية الرامية إلى دعم الشمول المالي في المنطقة العربية.

1. المبادرات الإقليمية

يُمثل تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية محوراً هاماً من محاور اهتمامات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لما لذلك من دور فعال في تعزيز الاستقرار المالي ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي.

(دور صندوق النقد العربي في دعم الشمول المالي في الدول العربية)

أنشأ صندوق النقد العربي "فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2012. تتمثل أهداف الفريق، في المساهمة في تطوير السياسات والجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ودراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي فيها، والعمل على مساعدة الدول العربية على الإيفاء بالمعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة، إضافة إلى تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات الدولية ذات العلاقة.

دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. تم في إطار هذا التسهيل دعم إصلاحات النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية مع التركيز على تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للشباب والإناث وسكان المناطق الريفية بهدف تحقيق النمو الاحتوائي وتمكين البلدان العربية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في دعم الشمول المالي في الدول العربية)⁽²¹⁾

استناداً إلى مقررات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى، التي عُقدت في دولة الكويت خلال الفترة 19-20 يناير 2009، أنشئ الحساب الخاص بمبادرة من صاحب السمو أمير دولة الكويت وبدعم كبير من المملكة العربية السعودية برأس مال يبلغ 2 مليار دولار أمريكي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وتقرر إسناد مهمة إدارة هذا الحساب إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

يهدف إلى تشجيع تدفق رأس المال، سواء من داخل أو من خارج الدول العربية، لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية على نحو يؤدي إلى الإسهام الفعال في التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يهدف إلى المساعدة في تطوير وتعزيز قدرات القطاع الخاص عن طريق تقديم العون الفني والاستشاري.

تعتمد منهجية الإقراض في إطار الحساب الخاص على إرسال البعثات الفنية إلى الدول العربية لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والمؤسسات التي تقوم بتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سواء من وحدات القطاع المصرفي أو مؤسسات التمويل والتنمية المتخصصة، ومن ثم يتم اختيار الجهات المؤهلة الراغبة في الاقتراض من الحساب الخاص، بغرض تمويل هذه المشروعات.

السياسة العامة والقواعد الإرشادية لعمليات الحساب الخاص.

التوعية والتثقيف المالي بالدول العربية بما يعزز من فرص وصول المرأة والشباب للحصول على الخدمات المالية.

في هذا الإطار، ساهم الصندوق بتوفير المشورة الفنية وتعزيز بناء القدرات في الدول العربية فيما يتعلق بوضع استراتيجيات وطنية وتعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية. كما قام الصندوق، بهدف تحسين وتوفير البيانات والإحصاءات المتعلقة بالخدمات المالية والشمول المالي، بالمساهمة في إعداد نموذج استبيان شامل للمسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية لقطاع الأسر والأفراد، تم توزيعه على جميع الدول العربية في شهر مايو 2018 بهدف جمع البيانات التي تعكس الوضع الحقيقي لواقع الشمول المالي لديها بما يساعد على رسم السياسات واتخاذ الإجراءات السليمة التي تحقق استدامة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

من جانب آخر، أطلق صندوق النقد العربي مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة للدول العربية في عام 2018 بهدف الاستفادة من تطور التقنيات المالية ودورها في زيادة مستويات كفاءة الخدمات المالية وتيسير نفاذ الفئات غير المشمولة مالياً إلى التمويل ومن أهمها المشروعات متناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة.

علاوة على ما سبق وفي إطار سعي صندوق النقد العربي لدعم جهود البلدان الأعضاء الهادفة إلى تحقيق النمو الشامل والمستدام، يركز الصندوق بشكل خاص في إطار استراتيجيته الخمسية الحالية (2015-2020) على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مستويات الشمول المالي في المنطقة العربية. تتضمن الاستراتيجية الحالية للصندوق عدة مبادرات وبرامج شاملة تهدف إلى تسهيل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتيسير فرص نفاذها إلى التمويل.

في هذا السياق، أطلق صندوق النقد العربي في عام 2016 تسهيل "البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" بهدف دعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالنظر إلى الدور المهم الذي تلعبه هذه المشروعات في

21 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الحساب الخاص المنشأ لدى الصندوق العربي لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،

2. المبادرات القطرية لتعزيز الشمول المالي

جهود الدول العربية لتبني استراتيجيات الشمول المالي

يعتبر قيام الدولة بصياغة وتنفيذ استراتيجية للشمول المالي الركيزة الأساسية لوضع رؤية متكاملة ومستهدفات قومية للشمول المالي تتكاتف في إطارها الجهات المعنية لتنفيذ السياسات والتدابير الرامية للوصول بالخدمات المالية والمصرفية إلى الفئات غير المشمولة مالياً.

تشير بيانات البنك الدولي إلى أن البلدان التي تتبنى استراتيجيات للشمول تتمكن من تحقيق أهداف الشمول المالي مرتين أسرع بالمقارنة مع البلدان التي لا تتبنى استراتيجيات مماثلة. بناء عليه، اكتسبت الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي قوة وزخماً في السنوات الأخيرة وأصبحت نهجاً شائعاً لتحسين الشمول المالي خاصة في الدول النامية⁽²²⁾.

بدورها تبنت العديد من الحكومات العربية خلال السنوات الماضية سياسات لدعم الشمول المالي، واهتمت بالتغلب على التحديات التي تواجه زيادة مستويات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية عبر تعزيز البنى الأساسية للقطاع المالي بما يشمل المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وحرصت على توفير الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية الداعمة لتحقيق هذا الهدف. كما اهتمت الدول العربية في إطار هذه الاستراتيجية بتسهيل نفاذ بعض الفئات إلى التمويل والخدمات المصرفية ومن بينها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمرأة والشباب نظراً للعلاقة القوية ما بين توفير التمويل لهذه الفئات ودعم النمو الاقتصادي وخفض الفقر. كما سعى عدد من هذه الدول إلى دمج استراتيجيات الشمول المالي في أطر السياسات الاقتصادية الكلية الهادفة إلى حفز النمو والتشغيل.

في ظل تنامي التأثير الكبير للتقنيات المالية وما باتت تلعبه من دور كبير في توفير التمويل

بناء على ذلك، تقوم بعثات الحساب الخاص بدراسة مدى توفر المعرفة والخبرة السابقة والملاءة المالية والعدد الكافي من الفروع والمكاتب للوصول إلى انتشار جغرافي متوازن لتقديم الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ثم يتم بعد ذلك تحديد قناة وأسلوب التمويل اللذان يتناسبان مع نتائج الدراسات السابق ذكرها سواءً من خلال إقراض حكومة الدولة المعنية مباشرة لتتولى هي بعد ذلك تكليف البنك المركزي، أو إحدى المؤسسات المعنية بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو من خلال إقراض مؤسسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بضمان أو بدون ضمان حكومة الدولة المعنية لتتولى إدارة القرض وتمويل المشروعات مباشرة أو من خلال جهات وسيطة أو اعتماد الأليتين معاً.

قام الحساب الخاص، منذ بدء نشاطه، وحتى نهاية عام 2018، بدراسة أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات تنميتها، كما درس أسواق الائتمان، في ثلاث عشرة دولة عربية، وقام بتقييم الجهات الوسيطة المؤهلة للتعاون معه وساهم في توفير التمويل لها على نحو يؤدي إلى إيجاد فرص عمل للحد من البطالة ولمحاربة الفقر.

تمخض عن هذا الجهد قيام الحساب الخاص بتمويل عدد من البنوك ومؤسسات التمويل العربية، من خلال تقديم 38 قرصاً بلغت قيمتها الإجمالية 1,291.0 مليون دولار أمريكي، وذلك في إطار برامج عمل هذه المؤسسات، وبشروط ميسرة، تتمثل في قروض مدة كل منها عشر سنوات بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، وبفائدة سنوية تبلغ 2.0 في المائة للحكومات أو بضمانها، و3.0 في المائة للمقترضين الآخرين، إضافة إلى تقديم الدعم الفني بشكل منح لا تسترد.

²² UN, "Achieving financial inclusion", Inter-Agency Task Force on Financing for Development.

فتح فروع جديدة أو التوسع في أجهزة الصراف الآلي، كما لجأت بعض الدول العربية في هذا الإطار إلى اعتماد نظام الوكالات المصرفية لزيادة الشمول المالي في المناطق النائية.

- سياسات للتركيز على تعزيز التنشيط المالي ووضع أطر قوية لحماية مستهلكي الخدمات المالية، خاصة في ضوء التسارع غير المسبوق والتطورات التي يشهدها القطاع المالي في مجالات الشمول والتوعية المالية والتقنيات الرقمية وأمن المعلومات وغيرها من الجوانب التي تعتبر جزءاً جوهرياً من الآلية المتبعة لتحقيق الاستقرار المالي وتدعيم ثقة المستهلك بالسوق بشكل عام والقطاع المالي بشكل خاص. على ضوء ما سبق، قامت العديد من المصارف المركزية العربية بالعمل على تقوية أطر حماية مستهلكي الخدمات المالية من خلال إنشاء إدارات لحماية المستهلك كدوائر مستقلة تختص بإدارة الشكاوى وإدارة الشمول والتوعية المالية في المصارف المركزية العربية. كما، قامت البنوك وشركات التمويل العاملة في عدد من الدول العربية بتأسيس وحدة لشكاوى العملاء المالية تتبع مباشرة الرؤساء التنفيذيين في البنوك والمؤسسات المالية.
- تحفيز المنافسة في القطاع المالي من خلال السماح للمؤسسات المالية وغير المالية بتقديم خدماتها وتشجيع الابتكار المالي وتوسيع فرص الحصول على الخدمات المالية المتقدمة.
- تشجيع دور التقنيات المالية الحديثة في زيادة مستويات انتشار الخدمات المالية ورفع مستويات جودتها وتقليل كلفتها. في هذا الإطار تبنت العديد من المصارف المركزية العربي بيانات رقابية اختبارية (Regulatory Sandbox) لتوفير البيئة الحاضنة الملائمة لتشجيع صناعة التقنيات المالية ولتطوير النظم الرقابية بما يتلاءم مع التطور المتسارع في هذه التقنيات.
- الاهتمام بالتمويل الأصغر من خلال وضع إطار قانوني وتنظيمي ملائم، مما ساهم في انتشار مؤسسات التمويل الأصغر في عدد من الدول العربية.

الرسمي للفئات المحرومة، سعت الدول العربية كذلك إلى توفير البيئة الداعمة لنمو التقنيات المالية ودمجها في القطاع المالي الرسمي بما يساعد على زيادة مستويات كفاءة وسرعة تنفيذ التعاملات المالية وفي الوقت ذاته ضمان الاستقرار المالي.

عمل عدد من الدول العربية خلال السنوات الماضية على صياغة وإعداد استراتيجيات للشمول المالي، فيما تسعى بلدان عربية أخرى حالياً إلى إطلاق استراتيجيات مماثلة، بالتعاون مع عدد كبير من الشركاء الرئيسيين من القطاعين العام والخاص والشركاء الدوليين. ذلك بما يشمل الأردن، وتونس، والسعودية، والعراق، وقطر، ولبنان، والمغرب، وفلسطين.

تتضمن هذه الاستراتيجيات عدد من الأهداف الكمية وسياسات وبرامج موضوعية لتحسين مؤشرات النفاذ للتمويل بشكل عام مع التوجه بشكل خاص لاستهداف بعض الفئات بعينها ومن بينها الشباب، والإناث، وذوي الدخل المحدود، واللاجئين والشركات الصغيرة والمتوسطة، وسكان المناطق الريفية.

كما تتضمن هذه الاستراتيجيات تحديد نقاط القوة والضعف، والتحديات التي ستواجه عملية التطبيق وآليات تجاوزها، وآليات لضمان التنسيق الفعال بين الأطراف ذات العلاقة بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي وتوزيع الأدوار والمهام، ومؤشرات للمتابعة وقياس الأداء والإنجاز.

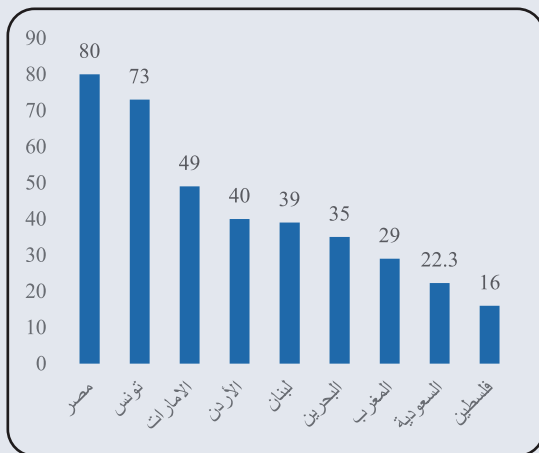
شملت هذه الاستراتيجيات عدة ركائز من بينها:

- إصلاح البيئة القانونية والتنظيمية، من خلال تطوير نظم الضمانات والاستعلام الائتماني وسجلات الأصول المنقولة، وتطوير قوانين الإفلاس لتوفير الركائز الأساسية الداعمة لزيادة مستويات انتشار الخدمات المالية.
- تدعيم البنية الأساسية للقطاع المالي بما يسمح بالاستفادة من نظم المدفوعات الرقمية المتطورة مع تطوير الأسس الرقابية والتنظيمية الحاكمة لها والتي تضمن الاستقرار المالي وتتوافق مع المتطلبات الرقابية العالمية.
- تبسيط إجراءات فتح الحسابات المصرفية، وتشجيع المؤسسات المصرفية على زيادة مستويات الانتشار الجغرافي سواءً من خلال

الهيكل الاقتصادي المتنوعة بما يفوق متوسط الدول النامية البالغ 40 في المائة، بما يؤكد دور القطاع في زيادة مستويات التنوع الاقتصادي، الشكل (17).

أما فيما يتعلق بمساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل في البلدان العربية فتتراوح ما بين 20 و40 في المائة، وهي نسبة تقل بكثير في المقابل مقارنة مع متوسط المساهمة المسجلة في الاقتصادات النامية البالغة 60 في المائة.

الشكل (17): مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

رغم ذلك تمثل تحديات النفاذ إلى التمويل واحدة من أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، مما يحد من قدرتها على دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث لا تتوفر لنحو 79 في المائة من هذه المشروعات فرص النفاذ للتمويل، في ظل فجوة تمويلية تقدر بما يتراوح بين 210 و240 مليار دولار.

- الاستفادة من الفرص التي يوفرها التمويل المتوافق مع الشريعة والذي يعزز مستويات المعروض من الخدمات المالية بما يلبي احتياجات بعض فئات السكان في عدد من الدول العربية.

- تعزيز شبكات الأمان المالي بهدف توفير الحماية للمودعين لتغطية مخاطر محددة عبر صناديق تأمين الودائع وغيرها من الآليات الأخرى ذات العلاقة مما يساعد على تحقيق السلامة المصرفية والثقة في القطاع المصرفي وزيادة مستويات الخدمات المالية.

- تنفيذ مسوحات لقياس كل من جانبي الطلب والعرض الخاص بالخدمات المالية وذلك لتحديد الفجوات في مستويات المعروض من الخدمات المالية وطبيعة الخدمات المالية الملائمة للشرائح المختلفة من السكان بما يساعد على توجيه تدخلات السلطات التنظيمية والرقابية في هذا السياق.

جهود الدول العربية لدعم نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل²³

تعمل العديد من البلدان العربية على النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق عدد من الأهداف التنموية بما يشمل تعزيز فرص النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل بما يساعد على خفض معدلات البطالة لا سيما بطالة الإناث والشباب التي تجاوزت ضعف المعدلات الدولية، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وزيادة التنوع الاقتصادي والتنافسية الدولية.

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية نسبة تتراوح ما بين 90 و99 في المائة من إجمالي عدد المشروعات في القطاع الرسمي⁽²⁴⁾. تسهم هذه المشروعات بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 16 و80 في المائة للدول المتوفرة عنها بيانات. تسجل هذه النسبة أعلى مستوياتها في الدول العربية ذات

²⁴ World Bank, (2015). "World Bank Brief on Small and medium Enterprises (SMEs) Finance", Sep.

²³ هبة عبد المنعم والوليد طلحة (2019). "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، موجز سياسات، مارس.

بالمساهمة في رؤوس أموال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن نسب معينة. بينما اختارت بنوك مركزية أخرى ضخ كميات من السيولة لتحفيز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كذلك تبنت مصارف مركزية عربية برامج لحفز النشاط الاقتصادي بالتركيز على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها مصرف لبنان، الذي تبنى سياسات تستهدف حفز المصارف على توفير التمويل لتلك المشروعات لاسيما الشركات العاملة في مجال الاقتصاد المعرفي في إطار حزم تحفيزية بلغ إجمالي قيمتها 5 مليارات دولار وتم في إطارها تأسيس 800 شركة جديدة وتوفير 6 آلاف فرصة عمل وزيادة في مستويات الدخل المحلي بنحو 1 مليار دولار²⁶.

كما تشجع بعض البنوك المركزية العربية القطاع المصرفي على رفع نسبة الائتمان الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى مستويات تتراوح بين 12 و20 في المائة من إجمالي التسهيلات المصرفية (مصر، والسودان).

من ناحية أخرى، استهدفت بعض البنوك المركزية العربية تشجيع البنوك على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال خفض أوزان المخاطر المرتبطة بهذا النوع من القروض إلى 75 في المائة في الإطار الخاص باحتساب نسبة كفاية رأس المال (الإمارات، وقطر).

كما شملت الحوافز المقدمة من البنوك المركزية كذلك تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي بنسبة محددة للبنوك التي تتوسع في إقراض هذه المشروعات، أو تسهيل فرص نفاذها إلى النوافذ الإقراضية للبنك المركزي (السودان).

في السياق ذاته، لا تمثل التسهيلات المصرفية المقدمة إلى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة سوى 8 في المائة من إجمالي التسهيلات المصرفية في الدول العربية، وهو ما يقل بكثير مقارنة بمتوسط البلدان متوسطة الدخل البالغ نحو 18 في المائة²⁵.

إدراكاً من الحكومات العربية لأهمية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اعتمد العديد منها رؤى مستقبلية واستراتيجيات تستهدف النهوض بهذا القطاع، تتضمن مستهدفات كمية لرفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل من خلال تبني العديد من السياسات والتدخلات الهادفة إلى تجاوز التحديات التي تواجه القطاع على عدد من الأصعدة، ولعل من أهمها تيسير نفاذه إلى التمويل. في هذا الإطار، تم إنشاء العديد من المؤسسات التمويلية المخصصة لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من البلدان العربية بشروط تفضيلية تتلاءم مع احتياجات هذه المشاريع.

بالنظر إلى تواضع نسبة التسهيلات المصرفية المقدمة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تقدر بنحو 9 في المائة من مجمل الائتمان المصرفي كما سبق الإشارة إليه، تبنت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية عدد من التدابير التحفيزية لتشجيع البنوك على تقديم المزيد من القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. حيث شجعت البنوك المركزية في العديد من البلدان العربية البنوك على إنشاء وحدات متخصصة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتضطلع بمسؤولية جميع الأعمال ذات الصلة بها بما في ذلك الاستشارات والتمويل. علاوة على ذلك، سمحت بعض البنوك المركزية للمؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية)

²⁶ AMF and BIS, (2017). "Central Bank Papers on Monetary Policy in the Arab Region", AMF-BIS Second Working Party Meeting on Monetary Policy in the Arab Region, Nov.

²⁵ Saleem Q. (2017). "Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance", IFC Advisory Services in the Middle East and North Africa.

كما اهتمت المصارف المركزية العربية باستكشاف فرص الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة في زيادة فرص نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. فعلى سبيل المثال، تم في المغرب إعداد مشروع قانون لتنظيم التمويل الجماعي، كما اتجه عدد من المصارف المركزية إلى تأسيس بيئات رقابية تجريبية (Regulatory Sandboxes) لتوفير البيئة الداعمة لنمو التقنيات المالية الحديثة لاسيما تلك المرتبطة بزيادة فرص نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل كما هو الحال في السعودية، والإمارات، والبحرين، والأردن ولبنان.

كذلك سعت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى، إلى ضمان توفير بنية تحتية داعمة للقطاع المالي لتسهيل نفاذ هذه المشروعات إلى التمويل من خلال توفير أنظمة الضمانات، وسجلات الأصول المنقولة، ونظم المعلومات الائتمانية، وتطوير قوانين الإفلاس، وتعزيز كفاءة نظم المدفوعات والتسوية.

رابعاً: التوصيات على صعيد السياسات

اهتم فصل محور التقرير الاقتصادي العربي الموحد لهذا العام بموضوع الشمول المالي في الدول العربية وعلاقته بالنمو الاقتصادي. وأوضح أن المنطقة العربية لا تزال تأتي في مرتبة متأخرة من حيث الشمول المالي للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يُعزى إلى عدد من التحديات من أبرزها الحاجة إلى المزيد من البنية التحتية للقطاع المالي وزيادة مستويات المنافسة المالية وتفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية وزيادة مستويات التقيف المالي.

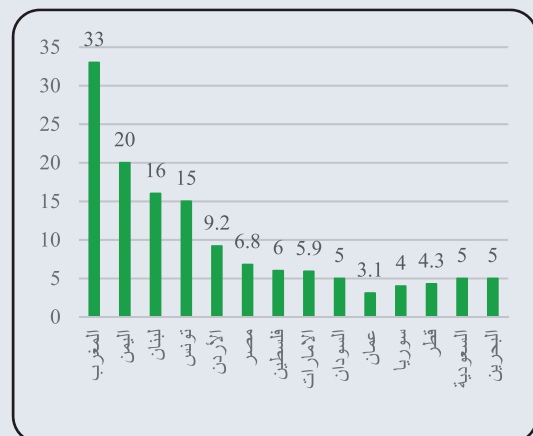
على ضوء ما سبق، فيما يلي بعض الانعكاسات على صعيد السياسات وذلك بما يشمل:

تبني استراتيجيات وفق رؤية قومية للشمول المالي

تقوم العديد من تجارب الشمول المالي الناجحة على تبني الدولة لاستراتيجية للشمول المالي يتم من خلالها تحديد مستهدفات مستقبلية لرفع نسب الشمول المالي وتحدد طبيعة التحديات التي تحول

في حين لجأت بعض المصارف المركزية العربية إلى خفض سعر الفائدة المرتبط بإقراض هذه المشروعات إلى ما يساوي سعر فائدة السياسة النقدية، أو حتى دون هذا المستوى في دول عربية أخرى مثل مصر، كذلك أعد بنك المغرب آلية لاستفادة المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة من إعادة التمويل البنكي على المدى الطويل. لاسيما منها العاملة في القطاعات الصناعية وفي التصدير - مدشناً بذلك سياسة نقدية غير تقليدية، بقبوله إدراج السندات الممثلة للديون المترتبة على هذه المقاولات مباشرة في حصيلته.

الشكل (18): نسبة الائتمان الممنوح لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

من جانب آخر، هناك مبادرات من بعض الدول العربية للاستفادة من أسواق الأوراق المالية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ففي مصر تم إنشاء بورصة النيل في العام 2010 كأول منصة أوراق مالية لقيود وتداول الشركات المتوسطة والصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقواعد للإدراج والتداول تتلاءم مع طبيعة هذه الشركات. فيما تدرس دول عربية أخرى اتخاذ خطوات مماثلة (السودان، والعراق، والمغرب)، وتتجه دول عربية أخرى، للاستفادة من أسواق الأوراق المالية القائمة لتداول أسهم ملكية المنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل (الإمارات، وقطر).

منتجات مالية جديدة تلائم احتياجات العملاء المختلفة. علاوة على ما تسهم به من زيادة في مستويات كفاءة الخدمات المالية عبر خفض مستويات الكلفة والوقت اللازم لإنجاز العمليات المالية والمصرفية وزيادة مستويات المنافسة.

بناء عليه، يتعين على السلطات الرقابية في الدول العربية العمل على تشجيع نمو هذه التقنيات وتوفير البيئة الحاضنة لها وفق أطر داعمة للاستقرار المالي. يعتبر نموذج البيانات الرقابية الاختبارية من أهم الآليات المساندة في هذا الصدد حيث يسمح للسلطات الرقابية بتوفير البيئة الحاضنة لشركات التقنيات المالية وفي الوقت ذاته بناء الخبرة التي تساعد السلطات الرقابية على بلورة أطر تشريعية ورقابية موثوقة بما يدعم كل من الشمول والاستقرار المالي.

تقوية وتدعيم القطاع المالي

هناك حاجة في العديد من البلدان العربية لتقوية ودعم دور القطاع المالي وذلك بما يشمل وضع الأطر التنظيمية والمؤسسية والرقابية الهادفة إلى تطوير نمو القطاع وزيادة مستويات المنافسة ما بين المؤسسات العاملة في هذا القطاع حيث يحول انخفاض مستويات المنافسة والتركز المصرفي دون زيادة مستويات الشمول المالي ويؤدي إلى بقاء عدد من الفئات محرومة من النفاذ إلى الخدمات التي يوفرها القطاع.

كما تبدو الحاجة ملحة كذلك لتنمية وتطوير دور القطاع المالي غير المصرفي وذلك بما يشمل مؤسسات التأمين وأسواق الأسهم والسندات والتمويل العقاري وصناديق الاستثمار بما يوفر تنوع في الخدمات المالية ويعمل على تعميق وتطوير القطاع المالي وتوجيه التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

المزيد من الاهتمام بتمويل المشروعات متناهية الصغر

هناك أهمية كبيرة للمزيد من سعي الحكومات العربية نحو توفير المزيد من التمويل للمشروعات متناهية الصغر وخاصة على ضوء الارتباط الكبير ما بين تنمية هذه المشروعات وقدرة الدولة على تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة

دون نفاذ الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل. تتضمن الاستراتيجية العديد من السياسات والبرامج الهادفة إلى تذليل هذه العقبات بالمشاركة مع كافة الأطراف ذات العلاقة. في هذا الإطار من المهم بمكان للدول العربية التي لم تقم بعد بتبني استراتيجيات للشمول المالي العمل على تقييم الوضع الراهن للشمول المالي وتحديد الأهداف التي يتعين الوصول إليها خلال أفق زمني محدد وبلورة رؤى واستراتيجيات وطنية داعمة للشمول المالي.

تعزيز البنية الأساسية للشمول المالي

تحول الطبيعة الجغرافية والمساحات الشاسعة مترامية الأطراف في عدد من البلدان العربية دون تمكن المؤسسات المصرفية والمالية من التوسع في تقديم خدماتها إلى تلك المناطق وهو ما يشكل تحدياً أمام الشمول المالي في عدد من الدول العربية. في هذا السياق توفر العديد من التقنيات الحديثة فرص للنفاذ إلى الخدمات المالية دون الحاجة إلى فتح فروع بنكية في المناطق النائية والمحرومة من الخدمات المالية بل يمكن أن يتم ذلك من خلال الاستفادة من نظام تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر وكلاء عاملين في هذه المناطق وهو ما سمحت به السلطات الرقابية في بعض الدول العربية كخطوة تستهدف دعم الشمول المالي.

يستلزم الشمول المالي توفر بنية تقنية ورقمية متطورة وذلك بما يشمل نظم جيدة للاتصالات وتقنية المعلومات ومستويات مرتفعة من نفاذ الأفراد والشركات إلى الانترنت وخدمات الهاتف المحمول وبجودة ملائمة. كما تضمن هذه البنية أيضاً وحسب التجارب الدولية نظاماً متطوراً للدفع الإلكتروني على تجربة الهند، الإطار رقم (4).

الاستفادة من الفرص التي تقدمها التقنيات المالية الحديثة لرفع مستوى الشمول المالي

من جانب آخر، توفر التقنيات المالية الحديثة كذلك فرصاً هائلة لزيادة مستويات الشمول المالي في الدول العربية سواءً من خلال دورها تسهيل وصول الفئات غير المشمولة للخدمات المالية والمصرفية أو من خلال دورها في تطوير

والصغيرة والمتوسطة من النفاذ إلى التمويل ويضمن حقوق الدائنين بشكل أفضل.

خطت العديد من الدول العربية خطوات ملموسة في هذا الصدد حيث سعى العديد منها إلى إقرار قوانين للضمانات وتتوافر الآن العديد من شركات التصنيف والاستعلام الائتماني التي تقدم خدماتها للمؤسسات المالية في الدول العربية واتجه بعضها مؤخراً للتعاون مع مزودي خدمات الماء والكهرباء للاستعانة بالتاريخ الخاص بمدفوعات تلك الخدمات لبناء سجلات ائتمانية واسعة الشمولية والدقة.

تفعيل دور التمويل المتوافق مع الشريعة

هناك فرص للاستفادة من تنامي سوق التمويل المتوافق مع الشريعة بإجمالي أصول تقدر 3.5 مليار دولار ومن تميز موقع الدول العربية وصدارتها لنشاط التمويل الاسلامي (60 في المائة من نشاط الصيرفة الإسلامية و31 في المائة من إصدارات الصكوك على مستوى العالم) في تمويل جانباً من فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في ضوء الطلب الكبير من قبل بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة على منتجات التمويل المتوافقة مع الشريعة بنسبة تتراوح في الدول العربية ما بين 20 إلى 90 في المائة من مجمل المشروعات العاملة في هذا القطاع⁽²⁷⁾.

البناء على التطورات التقنية في سياق الثورة الصناعية الرابعة في دعم القطاع المالي

تبدو الحاجة ملحة لتشجيع مزودي الخدمات المالية على الاستفادة من استخدام بعض التقنيات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة، وعلى الأخص تقنيات البيانات الضخمة، والذكاء الصناعي في التغلب على مشكلة عدم تماثل المعلومات " Asymmetric Information Problem"، التي كانت تحول مسبقاً دون تمكن القطاع المصرفي من توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمكن هذه التقنيات مزودي الخدمات المالية من التقويم الدقيق لمخاطر ائتمان هذه النوعية من المشروعات وبالتالي التوسع في منح الائتمان للمشروعات المؤهلة لذلك.

ممثلة في خفض الفقر ومكافحة الجوع وخلق المزيد من فرص العمل. إضافة إلى دور هذه المشروعات في دعم النمو الاقتصادي والتوظيف وزيادة مستويات التنوع الاقتصادي والانتاجية والتنافسية الدولية.

في هذا السياق، ورغم الاهتمام المتزايد بتيسير فرص النفاذ إلى التمويل من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية لا تزال المشروعات متناهية الصغر شبه محرومة من النفاذ إلى التمويل. فحسب استبيان حديث لصندوق النقد العربي لم يتجاوز نصيب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 2 في المائة من إجمالي الائتمان المصرفي الموجه إلى قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية. يستلزم ذلك المزيد من الدعم لمؤسسات التمويل الأصغر التي توفر فرص جيدة للشمول المالي لهذه المشروعات وقد أثبت العديد من المؤسسات نجاحاً ملموساً في الوصول بالتمويل إلى الفئات غير القادرة وتمويل مشروعات داعمة للاقتصادات المحلية وفاقت نسب التزام العملاء بالسداد في بعضها مستوى 97 في المائة، يعرض الإطار رقم (3) تجربة بنك الأسرة في السودان وجهوده لزيادة مستويات الشمول المالي بالتركيز على التمويل الأصغر.

العمل على توفير المتطلبات الأساسية اللازمة للشمول المالي

يستلزم الشمول المالي تركيز البلدان العربية على توفير عدد من المتطلبات الأساسية التي يسهم تواجدها في زيادة مستويات إقبال المؤسسات المصرفية والمالية على التوسع في منح خدماتها للعملاء. من بين أهم هذه المتطلبات 1. وجود نظم للاستعلام الائتماني تتضمن سجلات موثوقة ولمدى زمني طويل تسمح للمؤسسات الائتمانية بتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء من الأفراد والشركات، 2. قوانين للضمانات المادية والعينية، يُعزز توفر مثل هذه القوانين من قدرة المؤسسات المالية على منح الائتمان، 3. توفر نظم الرهونات والأصول المنقولة، حيث يدعم توفر هذه السجلات على المستوى القومي قرارات المؤسسات المالية ويزيد من فرص المشروعات متناهية الصغر

إطار رقم (3): السودان: بنك الأسرة

النشأة: يعتبر بنك الأسرة في السودان هو البنك الوحيد الذي يتخصص كلياً في التمويل الأصغر. تأسس البنك برأس مال يعادل 35 مليون دولار أمريكي في عام 2008 كمبادرة نسائية من جمعية سيدات الأعمال السودانيات. يساهم في رأس مال البنك عدد من المؤسسات الحكومية مثل بنك السودان المركزي، وزارة المالية، صندوق التأمين الاجتماعي، صندوق المعاشات، ديوان الزكاة، سيدات الأعمال السودانيات، اتحاد المرأة السودانية واتحاد أصحاب العمل. يلعب البنك دوراً محورياً في تحقيق النمو الاقتصادي والشمول المالي حيث توسّع في جميع أنحاء السودان بعدد 42 فرعاً و9 نوافذ ويخطط خلال عام 2019 للتوسع مجدداً بعدد 6 أفرع و65 نافذة، بالتركيز على المحليات الأكثر فقراً وذلك من أجل تسهيل وصول المستفيدين إلى التمويل الأصغر، للمساهمة في تخفيف الفقر وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف: يستند الهدف الرئيس للبنك بدرجة أساسية على محاربة وتخفيف حدة الفقر، وتحسين الدخل وتوفير فرص العمل للشباب والنساء بتقديم التمويل الأصغر، حيث يقدم البنك خدمات مالية وغير مالية لكافة أفراد الأسرة بالتركيز على المرأة والشباب. كما يقدم خدمات مالية تهدف الى توفير مشروعات أو أنشطة اقتصادية تساهم في زيادة مستوى الدخل ومن ثم رفع المستوي الاجتماعي للأسرة، حيث يتم اختيار الشريحة المستهدفة بناءً على أساس اجتماعي اقتصادي في تحقيق اهدافها بأقل تكلفة. بجانب ذلك، يقوم البنك بتقديم الخدمات المالية والتمويل للفقراء النشطين اقتصادياً والخريجين وصغار المنتجين والمزارعين بالإضافة الى منح التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر. كما يهدف بنك الأسرة أيضاً الى جذب الموارد المحلية والأجنبية وإعادة توظيفها لصالح الفئات المستهدفة بالإضافة الى مساهمته في تدفق الموارد من القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي.

القطاعات التي يمولها البنك: تشمل القطاعات التي يمولها البنك القطاعات ذات الأولوية وتشمل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، إضافة إلى القطاع الحرفي، والصناعي، والمهني، وأنشطة الخريجين والأسر المنتجة. نجح البنك في تمويل مشاريع البعد الاجتماعي التي تشمل تمويل إدخال خدمات الكهرباء، شبكات المياه للقري وتمويل تكاليف التعليم لكل المراحل الدراسية. كما يمول البنك قطاعات النقل والتجارة المحلية والقطاع العقاري وقطاع الخدمات. وبلغ إجمالي عدد المستفيدين حتى نهاية عام 2018 نحو 327.4 ألف مستفيد، في حين بلغ إجمالي التمويل 2.4 مليار جنيه سوداني.

شركاء البنك: قام بنك الأسرة بعقد شراكات ناجحة مع منظمة اليونيدو، والمركز العربي الدولي لريادة الأعمال والاستثمار في البحرين، نتج عن الشراكة إنشاء مركز وطني لريادة الأعمال ببنك الأسرة لتقديم خدمات غير مالية للمبتدئين ورواد الأعمال وصغار المنتجين وقطاعات الشباب والنساء.

أهم عوامل النجاح: تشمل قيادات البنك خبرات مصرفية مقتنعة ومهمومة بأهمية دور البنوك في التمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر لجميع شرائح المجتمع وخاصة النساء والشباب. وقد تم منذ تأسيس البنك تخصيص نسبة 50 في المائة من أعضاء مجلس الإدارة للإناث وتخصيص منصبين من المناصب الثلاث لأعضاء الإدارة التنفيذية للإناث. لا ينظر البنك إلى الربحية فقط بل إلى الأثر الاجتماعي (تحسين مستوى المعيشة وتحسين الدخل والتعليم والصحة وخلق فرص عمل) في قراراته المتعلقة بمنح التمويل. ومن بين أهم مؤشرات نجاح البنك تحقيقه لمعدلات سداد مرتفعة تقارب 99 في المائة بما يعني نسبة لا تذكر من القروض المتعثرة.

توثيق نجاحات البنك: حاز المصرف على عدد من الجوائز وتم تكريمه من قبل عدد من المنظمات الإقليمية والدولية. على سبيل المثال حصل بنك الأسرة على جائزة أفضل بنك للتمويل الأصغر في عام 2016 من الاتحاد المصرفي العربي الدولي. كما نال جائزة المؤسسة المالية الملتزمة في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2017 من الشبكة الإقليمية للمسئولية الاجتماعية. كما تم اختياره ضمن التجارب الناجحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك لتوجه ودور البنك ومجهوداته في تمكين النساء اقتصادياً وفقاً للتقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2018. كما تم بالإجماع ووفقاً لقرار الاجتماع الوزاري للمرأة لدول منظمة التعاون الإسلامي بنهاية عام 2018، اختيار مشروع بنك الأسرة لتعميمه على الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها 57 دولة.

إطار رقم (4)

تجربة الهند في زيادة مستويات الشمول المالي²⁸

تعتبر التجربة الهندية من أنجح التجارب العالمية على صعيد زيادة مستويات الشمول المالي، حيث أحرزت الحكومة الهندية خلال الفترة (2011-2018) تقدماً مبهراً على صعيد التحرك باتجاه تعزيز فرص نفاذ كافة المواطنين إلى الخدمات المالية والمصرفية وذلك بالتعويل على تكاتف الجهود الحكومية والاستفادة من التقدم المُحرز على صعيد التقنيات المالية والشراكة الناجحة مع الشركات والمستثمرين ومقدمي الخدمات المالية. تمكنت الهند من البناء على الانتشار الكبير لاستخدام أجهزة الهاتف المحمول والتطور في التقنيات المالية للوصول إلى دولة تقترب من مستويات الشمول المالي الكامل في ظل ارتفاع نسبة الشمول المالي من 35 في المائة فقط من البالغين إلى نحو 80 في المائة في عام 2017 حسب أحدث بيانات صادرة عن البنك الدولي فيما يتوقع تجاوز نسبة الشمول المالي هذا المستوى بكثير خلال عام 2018.

على مستوى الأسر تشير الإحصاءات الخاصة بالبنك الدولي وإحصاءات الأجهزة الإحصائية الرسمية إلى أن 99 في المائة من الأسر في الهند لديها على الأقل حساب مصرفي واحد. بالنسبة لاستخدام هذه الحسابات توضح الإحصاءات أن 76 في المائة من هذه الحسابات ذات رصيد يفوق الصفر مقارنة بنحو 55 في المائة في عام 2014. من جانب آخر يُشار إلى أن الحكومة قد لجأت بنهاية عام 2016 إلى سحب بعض وحدات العملات النقدية لتشجيع الأفراد على استخدام الحسابات المصرفية إضافة إلى عدد من المبررات الأخرى من بينها السيطرة على أنشطة الاقتصاد غير الرسمي والأنشطة غير المشروعة، وهو ما عمل على رفع قيمة ودائع الأفراد في البنوك إلى نحو 11 مليار دولار في غضون شهر واحد من هذه الخطوة مقارنة بنحو 6.7 مليار في عام 2014.²⁹

تجدر الإشارة كذلك إلى أن نجاح التجربة الهندية يُعزى إلى اتجاه الحكومة في عام 2009 إلى تبني مشروع الهوية البيومترية الوطني المعروف باسم Aadhaar⁽³⁰⁾، وهو أكبر مشروع للهوية الوطنية على مستوى العالم بإجمالي عدد مسجلين في النظام يبلغ 1.2 مليار مواطن (99 في المائة من سكان الهند، يشكلون نحو 15 في المائة من سكان العالم)⁽³¹⁾. يستند النظام إلى 12 رقماً مدعوماً بالمصادقة من خلال البصمة البيومترية التي توفر إثباتاً آمناً وفريداً للهوية من خلال فحص بصمة الإبهام أو القرحة عند نقاط تقديم الخدمة ومرتبطة برقم الهاتف النقال. تم تبني هذا النظام بشكل أساسي بهدف زيادة مستويات الشمول المالي وزيادة عدد الحسابات المصرفية التي زادت بنحو 240 مليون حساب مصرفي في أشهر قليلة من تدشين النظام.

ومع النجاح الكبير لهذا النظام، اتجهت الحكومة إلى استخدامه لزيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية ودفع المعاشات، حيث يتم من خلال هذا النظام توصيل مدفوعات برامج الدعم لاسيما دعم السلع الغذائية والوقود المنزلي مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمستحقين المرتبطة بنظام الهوية البيومترية في أي مكان في الهند، بما فيها الأماكن التي لا تتوفر فيها فروع بنكية أو ماكينات للصراف الآلي عبر الهاتف المحمول. كما تم مؤخراً إلزام المواطنين بربط إقراراتهم الضريبية بنظام الهوية الوطنية. في ضوء نجاح النظام الخاص بالهوية الوطنية للأفراد تسعى الحكومة حالياً إلى تطبيقه على مستوى الشركات.

يرتبط بالنظام حالياً أكثر من مليار حساب مصرفي وهاتف محمول وتم من خلاله تنفيذ معاملات بقيمة 12 مليار دولار وحققت الحكومة جراء تفعيل هذا البرنامج وفورات كبيرة على صعيد الموازنة العامة للدولة بلغت أضعاف كلفة تطبيقه، حيث تشير التقديرات إلى أنه وفر للحكومة نحو 10 مليار دولار تقريباً خلال عامي 2017 و2018⁽³²⁾، فيما بلغت كلفة تطبيقه 1.3 مليار دولار⁽³³⁾. يُشار إلى أن تطور نظم الدفع الإلكتروني في الهند قد ساهم بشكل كبير في نجاح التجربة، حيث شهدت تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة وهو ما يتوقع معه أن يصل حجم سوق الدفع الإلكتروني في الهند إلى 500 مليار دولار سنوياً عام 2020 وهو ما سوف يؤول سوق الدفع الإلكتروني إلى أن يساهم بنحو 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت. كما ساهم تعاون كافة الجهات والدعم السياسي الكبير للمشروع في نجاحه.

²⁸ هبة عبد المنعم، (2019). "رقمنة المالية العامة"، صندوق النقد العربي، موجز سياسات، أبريل.

²⁹ Datwani L. (2017). "India's Push for Financial Inclusion", CGAP, Oct.

³⁰ كلمة هندية تعني "الأساس".

³¹ OECD, (2018). "Innovative Government: Case Study: India Aadhaar".

³² OECD, (2018). Ibid.

³³ Sanjeev Gupta et al., (2018). Op. Cit.